ثالثاً:

السعوديون ومكافحة المخدرات

المتحدثون عن المخدرات..!

أولاً: مسلمات

لا بد من التسليم هنا بمجموعة من النقاط في مجال المخدرات على النحو التالي ـ:

١ ـ المخدرات ضرر على المجتمعات بشتي أنواعها بغض النظر عن اتجاهاتها ومشاربها.

٢ ـ أن المصلحين والمواطنين الصالحين يحاربون المخدرات بقدر ما أوتوا من قدرة.

٣ ـ أن الحديث على المخدرات يحتاج إلى حصيلة علمية واجتماعية ونفسية ـ ولو ـ محدودة.

٤ ـ أن لكل مقام مقالاً، فالحديث على المخدرات للبالغين يختلف أسلوباً وعرضاً عن الحديث عليه لطلبة المستويات الابتدائية والمتوسطة بنين وبنات، ولكل بضاعته وإن كانت المواد الأولية واحدة.

٥ ـ أن من أخطر ما يقال وما يكتب أن يكون فيه تعميم، فتطلق الأحكام جزافاً بينما المقصود هم الفئة التي تحتاج إلى توجيه.

٦ ـ أن المخدرات اليوم مشكلة عالمية فيها مستفيدون ويقف وراءها منظمات تستفيد مادياً، وتستفيد في تنفيذ أهداف بعيدة المدى.

٧ ـ أن مواجهة المخدرات تحتاج إلى مجموعة من الاستراتيجيات تنطلق من الإدارة العاملة لمكافحة المخدرات، وتعاضدها في هذه المساجد والمراكز والمدارس والجامعات والنوادي والبيوت. وتتعدى الاستراتيجية هذه النظرة المحلية إلى التخطيط الإقليمي.

٨ ـ أن من يقع في حبائل المخدرات يحتاج إلى عزل تام عن المجتمع حتى لو كان هذا المجتمع خاصاً بالسجون، فلا يخلط المتعاطون والمدمنون والمروجون مع بعض، ولا يخلطون مع المحكومين في قضايا غير المخدرات.

٩ ـ أن كل مجتمع يكتنف عناصر شريرة، وأن الشيطان يغذي جأنب الشر في الإنسان، ويهمه أن يكون له حلفاء يؤدون المهمات. ولكن هذه العناصر تختلف من مجتمع لآخر. وأن هذه العناصر واضحة في مجتمعات وغير واضحة في مجتمعات أخرى. وإن كان جانب الشر في بعض المجتمعات محدوداً طبقاً لتطبيق هذه المجتمعات للإدارة الإلهية في الإنسان والحياة مثل مجتمعنا السعودي المسلم.

١٠ ـ أنه ليس كل من تأهل في فرع من فروع المعرفة المتعلقة بالإنسان والمجتمع بقادر على نقل ما يعلمه للآخرين مشافهة أو كتابة، فالبعض يستطيع أن يكتب ويخاطب ويتخاطب، والبعض لا يجيد الكتابة، وبعض ثالث لا يجيد لغة ومقومات الخطابة.

١١ ـ أن الحديث على المخدرات يحتاج إلى الحذر الشديد جداً عند التطرق لنتائج المتعاطي وما تتركه من أثر لدى المتعاطي، ولا بد من التفريق هنا بين أن يتوهم الإنسان شيئاً بفعل مخدر وبين أن يحس به حقيقة وطبيعة دون الاستعانة بعامل خارجي.

١٢ ـ أن الحديث على المخدرات يحتاج إلى عوامل أنتمائية لهذا المجتمع، بحيث لا يقاس بغيره من المجتمعات الأجنبية عنا شرقاً وغرباً، تلكم المجتمعات التي تقبلت اليوم كثيراً من التصرفات التي لا نراها مقبولة سواء في مجال العلاقات الاجتمعاعية أو في مجالات الترفيه والتسلية وأنماطهما. ننطلق من هذا من مفهوم الحلال والحرام والإباحة وما بينهما من الاستجابة والكراهية.

١٣ ـ أن حكم الإسلام في المخدرات لا يحتاج إلى نقاش، وأن الذين لا يزالون يناقشون حرمة المخدرات لا يخدمون المجتمع المسلم، بل لا يخدمون المجتمع العالمي، لما سيترتب على مثل هذا النقاش من نظرة للمخدرات من زاوية الطروحات والتنظير عند الحديث عليها.

١٤ ـ أن حكم المملكة العربية السعودية بالإعدام لمروجي المخدرات صادر عن فتوى نابعة من الكتاب والسنة، وليست قانوناً قابلاً للتعديل أو النقض أو التنقيح، وعليه لا يحق للآخرين ـ من منظمات دولية أو جماعات أو جمعيات ـ أن تنتقد هذا القرار، وهي في مجتمعاتها تعاني من المشكلة وترفض اقتلاعها من جذورها.

١٥ ـ أن الحكم الإسلامي في المخدرات لا بد أن يحترم على أنه حكم تعبدي، في تنفيذه تقرب إلى اللّه تعالى وفيه إنقاذ للمجتمع من الجنون والهلوسة والمشكلات الكثيرة التي تترتب على الإدمان والتعاطي.

١٦ ـ أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ترحب ترحيباً صادقاً بكل شكل من أشكال التعاون في سبيل الحد من المشكلة، ومن ثم القضاء عليها ـ بإذن اللّه ـ ويعنيها مثل هذا التعاون.

ثانياً: الحديث على المخدرات:

وأود هنا أن أتوقف عند النقطة الرابعة التي تدور حول الحديث على

المخدرات من منطلق لكل مقام مقال. وأجدني مشدوداً إلى رسالة وصلت من امرأة غيورة، غيورة على دينها، غيورة على مجتمعها، غيورة على بنات جنسها لقد حضرت محاضرة ألقتها أخصائية نفسية في أحد المستشفيات على جمع من طالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية في إحدى المدارس. وليس المجال هنا ذكر الأشخاص والأماكن فليس المقصود هنا التجريح، وإنما القصد بالعبرة من هذا كله.

وتؤكد المرأة الغيور هنا أن الطالبات خرجن وهن مشوشات لكثرة التنظير والفرضيات حول المخدرات، حيث قد «وفقت» الأخصائية في العرض، ولكنها لم توفق في ربط العرض بالتوعية الجادة والتحذير الصارم، وكأنها هنا تتحدث مع مجموعة من الناضجات أو المتخصصات. وهنا مكمن الخطر عندما يخلو الحديث في هذا الموضوع فلا يربط بالمجتمع ولا يؤكد المتحدثون على القصد من الحديث ولا يجعلون من النصوص مجالاً لتقوية ما يريدون من وراء الحديث.

إن الأمر لا يقتصر على العلم بالشيء فقط، فالعلم بشيء يمثل جانباً، والمقدرة على عرضه تمثل جانباً آخر. وتركز الأخت الغيور على التشكيك في الأسلوب الذي عرضت فيه الفكرة. ولعل من ذلكم تكرار ما تؤدي إليه المخدرات على أنها حقائق، بينما النتيجة لا تخرج عن كونها وهما يتوهمه المتعاطي، بدليل زوال هذا الشعور بزوال المخدر. وهذه ناحية لا بد من التركيز عليها. ولا بد من التأكيد على أن تلكم النتيجة وهم. وربطها بالوهم يغير تماماً من نظرة الناس إليها.

العرض أيها الإخوة فيه خطورة إن لم يكن مدروساً من قبل. معرفة مستوى المخاطبين لا بد أن تعرف من قبل. اللغة المناسبة للمخاطبة لا بد أن تعرف من قبل، وهكذا مجموعة من المقومات لا بد أن تتوفر في المتحدث في موضوع ما. فإن أحس أنه يفقد واحداً منها مهماً، فالأولى

له أن يعتذر فيعفي نفسه من الإحراج ويعفي الأخرين من أن يخرجوا بانطباعة سلبية تصل أحياناً إلى الطعن في فكر المرء وتوجهه، وليست المسألة هنا محصورة على الاختلاف في وجهات النظر، وإلا لما استحق الموضوع مثل هذا التنبية.

فإذا كانت هذه الجوانب من مسؤولية المتحدث فإن مسؤولية المنظمين لمثل هذه الأحاديث والمحاضرات لا تقل عن مسؤزلية المتحدث. فعلى هؤلاء مسؤولية الاختيار أولاً، ثم عليهم توجيه المتحدث إلى المطلوب والأسلوب الذي يعرض به المطلوب، فيعطى المتحدث خلفية عن المتلقين من حيث العمر والمستوى الفكري والثقافي والتعليمي والإدراكي والاستيعابي، بعد أن تحدد الأهداف واضحة من الحديث ويركز على الغاية. هذا في كل مجال من مجالات الحديث وفي مجال الحديث في المخدرات بخاصة، لما لهذا الموضوع من حساسية عندما يطرق بين الفتيان والفتيات لم تتكوَّن فكرياً بعد، وهي لا تزال قابلة للتأثر السريع والمباشر. ومهما طلب من هذه الفئة الحرص على عدم التأثر السريع إلا بعد إخضاع المعروض للموازين والمعايير التي يسير عليها المجتمع دينياً ومن ثم اجتماعياً وفكرياً وثقافياً، فإن النتيجة لن تكون كما يتوقع ومن هنا يأتي الحذر الشديد.

ولا بد من التأكيد هنا على التقدير التام للجهود القائمة، ولولا كثافة هذه الجهود الموفقة وأنها تسير في خط سليم لما ظهرت مثل هذه النتائج الإيجابية السريعة، ولولا أن هناك قناعة بخطورة مثل هذه الحالة لما لزم التنبيه لها. وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٥٦٩٣

السبت ١٤ رمضان ١٤٠٨ هـ ـ ٢٠ ابريل ١٩٨٨ م

مكافحة المخدرات والجريمة...!

كلما مررت على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على طريق صلاح الدين الأيوبي شرق الرياض، أو رأيت صورة اللواء الميمان مدير عام الإدارة أو تذكرت فرسان المنافذ، رجال الجمارك أو قرأت عن طريقة جديدة في صناعة المخدرات تذكرت أننا أمام مشكلة تهدد جميع المجتمعات وأن هذه المشكلة مستمرة وجهود مقاومتها مستمرة.

وكلما تطورت جهود المقاومة والمكافحة تطورت معها جهود التهريب والترويج والتصنيع تقدم في بعض المجتمعات على جهود المكافحة والتصدي، وما هذا إلا جزء من الصراع بين الحق والباطل وبين الخير والشر الذي يفوز فيه دائماً الحق على الباطل والخير على الشر ما قيض الله للحق وللخير رجالاً ونساء يرفعون رايته.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ثبتت مجموعة من التهم على مأنويل نورييجا حاكم بنما السابق، كل هذه التهم تتعلق بتيسير مرور المخدرات عن طريق بلاده إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وربما يصل الحكم عليه إلى مائة وعشرين سنة سجن.

ومحاكمة حاكم بلاد في أمريكا الوسطى، وما يجري في كولومبيا من صراع عنيف بين السلطة ورجال المخدرات، ومتابعة الذين يحققون

في الموضوع ويكتبون فيه، ومحاربتهم وتحذيرهم وتهديدهم بوسائل عجيبة لعل أقبحها إرسال لسان مقطوع بالبريد إلى كاتبة صحفية محققة في موضوع المخدرات، كل هذا وغيره يوحي باستشراء هذا المرض الاجتماعي المخيف.

وفي التلفزيون المصري تقوم الآن حملة ضد المخدرات متخذة من حملة أمريكية سابقة شعاراً لها: قل لا للمخدرات.

وفي المملكة العربية السعودية تستمر الحملة ضد هذا الوباء على جميع المستويات، ومن ضمنها الحملة الشعبية المتمثلة في القافلة التي جابت البلاد في رحلة توعية وتحذير. وكانت لها آثارها الحسنة، مما يتوقع معه أن تتكرر مثل هذه الحملة مع الإفادة من التجربة الأولى بالحذف والزيادة، ومن الزيادة إقامة الندوات والمشاهدة التمثيلية على الهواء الطلق في أوقات الصيف وفيها مشاهدة درامية مؤثرة يتقنها شبابنا، ومنها تزويد المراكز الصيفية بنصوص مسرحية يطلب منها تنفيذها، ومنها الاستمرار في الإعلانات والملصقات.. والوسائل متعددة وكثيرة ولكن المهم هنا هو الاستمرار في الوسائل وإخضاعها للتنويع والتشويق.

والمخدرات هم يشترك فيه كل الناس من المسؤول الأول في الدولة إلى الأب لشباب مراهقين، ومن بنيهم أهل الخير الذين يسعون إلى البناء في المجتمع ويحرصون على سلامته من الآفات من رجال الفكر ورجال العلم الشرعي ورجال الأمن العام ورجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجميع رجال المجتمع الصالحين ونسائه الصالحات في المنازل والمدارس والمكاتب والمحلات والجمعيات والمستشفيات وفي كل مكان، ولا يرغب واحد من هؤلاء أو واحدة أن يروا أنفسهم في موقف المتعاطي ناهيك عن المروِّج، وأن يروا عزيزاً لديهم في هذا الموقف، أو أن يروا شخصاً عادياً يطرق أبواب الشر والباطل.

وهذه كانت خاطرة أحيي فيها الرجال الواقفين على هذه الثغرة في الإدارة العاملة لمكافحة المخدرات، وفي منافذ البلاد البرية والجوية والبحرية، وبقية المهتمين وكل من يسهم في القضاء على الشر ويعين الحق في صراعه مع الباطل، وفيها تذكير بأن هؤلاء الرجال على هذه الثغرات بحاجة إلى التعاون من كل إنسان فالدال على الخير كفاعله والدال على مواطن الجريمة كمن يكافحها والمهزوم في هذه الجهود كلها هو الشيطان في الأخير.

مكافحة الجريمة

ومكافحة الجريمة لا تقل شأناً عن مكافحة المخدرات، إلا أن الواقع أخف هنا، لأن الوضع في الجريمة أوضح من المخدرات، وذلك من خلال الإعلان في الصحف المحلية عن إقامة الحدود الشرعية على من تثبت عليهم الجرائم باختلاف صيغها وأنواعها.

ولدينا مركز مكافحة الجريمة ويغلب عليه الطابع البحثي العلمي لدراسة ظاهرة من ظواهر والتوصية بالوقاية منها، وهذا هو أهم ما في الإنجاز العلمي حول أي موضوع له طبيعة مضرة في الفرد أو المجتمع، إذ تسعى الدراسات إلى البحث عن سبل الوقاية قبل البحث عن سبل العلاج لشيء حصل ولم يكن يراد له أن يحصل، تماماً كالأمراض المعدية تؤخذ جرعات للوقاية منها قبل الوقوع فيها وعلاجها.

ولعل من مهمات مركز مكافحة الجريمة مكافحة المخدرات لأنها تدخل - عندي - في مفهوم الجريمة، فتعاطي المخدرات جريمة، وترويجها جريمة، وتهريبها جريمة، إلا أن النفس تميل إلى تخصيص مركز لمكافحة المخدرات من خلال البحوث العلمية وإيجاد مركز معلومات حديث ومكتبة غنية، لأن المزيد من الأبحاث حول هذا الوباء مطلوب.

وحول مركز مكافحة الجريمة يتوقع المتابع أن يرى بحوثاً تنشر أو دراسات يعرض لها في الدوريات المتخصصة، مثل مجلة الأمن العلمية المحكمة التي تخطو خطوات طبية في طريق العلمية، مع العلم أن هناك دراسات يراد الإفادة منها مهنياً في مجال مكافحة الجريمة ولا تقبل النشر، لأن نشرها قد يخل بالأن الوطني، وهذا أمر معلوم، إلا أنه لا ينطبق على جميع الدراسات التي يجريها المركز فيما يبدو لي، وعلى أي حال فالموقف هنا موقف إشادة بالجهود واعتراف بالفضل لأهل الفضل من العاملين على أمن هذا البلد الطيب، بلد الأمن والأمان، البلد الذي يصر على ترسيخ قواعد الأمن على جميع المستويات من خلال اقتلاع جذور الجريمة بالمعنى الشامل لمفهوم الجريمة.

ويظل الشيطان مع هذا كله يعمل على استقطاب بعض المعاونين يسخرهم لتدبيراته ويجندهم للإخلال بالبنية الأمنية في المجتمع وعلينا التعايش مع هذا الأمر لأنه أزلي ولن يعدم أي مجتمع من وجود عناصر الشر فيه، ولم تعدم المجتمعات قديمها وحديثها من هذا، إلا أن النسبة تزداد أو تنقص بقدر ما يحكم شرع اللّه في أرضه وعلى عباده.

ويظل الحق يقوى بقوة أهلة والداعين إليه والمتبنين لسبله ووسائله، فيعطي الحياة معنى، ويقود الإنسان إلى الخير والنجاة، قوّى اللّه أهل الحق والخير وأعانهم على المضي قدماً في طريق السعادة في الدارين، وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٠٧١٣٧

الاثنين ١٠ شوال ١٤١٢ هـ ـ ١٣ ابريل ٩١٩٢

المخدرات... المؤتمر والوقاية!

في إحصائية صدرت عن المعهد الوطني للمخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن أكثر (٥, ٢٦٪) من الأمريكيين استخدموا نوعاً أو آخر من أنواع المخدرات. وهذه الإحصائية تشمل اليافعين من السنة ١٢ ـ ١٧ والناشئين «الشباب» من ١٨ ـ ٢٥ والبالغين من ٢٦ سنة فأكبر، كما تشمل الإحصائية وأولئك الذين سبق لهم استخدامها، وأولئك الذين لا يزالون يستخدمونها. وقد بلغ عدد الذين تم القبض عليهم في سنة واحدة من تعاطي المخدرات حوالي (٨٧٦, ٤٣٦) أربعمائة وستة وثلاثين ألفاً وثمانمائة وستة وسبعين رجلاً وامرأة، وقد ارتفعت النسبة في السنة التالية، وبلغ عدد المقبوض عليهم بهذه التهمة «٥٦٢٤٠٠» خمسمائة واثنين وستين ألفاً وأربعمائة رجل وامرأة، منهم حوالي «٤٠٠٧٠٠» أربعمائة ألف وسبعمائة من البيض، و«٢٢٢٠٠» وألفان ومائتان من الأجناس الأخرى. والعجيب هنا أن هذا التوزيع يتعارض مع الفكرة السائدة في أمريكا من أن السود والملونين يفوقون البيض في الجريمة عموماً بما في ذلك تعاطي المخدرات. ويمكن أن يشك في مثل هذه الأرقام وتوزيعها، لولا أنها وردت من «٩٧٨٩» مؤسسة وهيئة تخدم «١٨٦٤٨٠٠٠٠» مائة وستة وثمانين مليوناً وأربعمائة وثمانين ألفاً، كما

تحدد ذلك من قبل مكتب المخابرات الفيدرالية «إف. بي. آي». وبما أننا مقبلون على نهاية العام الميلادي الحالي ١٩٨٥ م فإن إحصائيات جديدة يتوقع أن تظهر قريباً تغطي هذا العام والعام الذي سبقه، وتصدر عن معاهد ومؤسسات علمية متخصصة ومتابعة لمسيرة المخدرات في العالم عموماً، وفي المجتمعات الغربية بخاصة، ويتوقع أن لعبة الأرقام في الإحصائيات الجديدة ستشهد تغيراً ملحوظاً، إذ إن التقارير اليومية المنشورة في الصحف الغربية ـ عند متابعتها ـ لا تبشر ببوادر الحد من تسلط هذه الظاهرة على الناس، بغض النظر عن مواقعهم ومواطنهم ما لم يكن هناك اتفاق عالمي موحد يكون جبهة قوية ضد هذا الوباء الخطير الشامل، وإنما أوردت إحصائيات الولايات المتحدة هنا لكونها متوفرة أثناء تسطير هذه المقالة. وكلنا يتابع حركة المخدرات في مجتمعات عزيزة علينا يكاد الأمر فيها يتفشى لولا أن يتدارك الوضع في الوقت المناسب.

والذين مروا بالتجربة القاسية وخرجوا منها سالمين من هذا الوباء ينادون بأعلى أصواتهم بالقضاء على هذه الظاهرة، فقد ولدت لديهم التعاسة المركبة، إذ إنهم لم يتعسوا وحدهم، بل جروا معهم كل من حولهم، فتأثر بذلك الأهل والولد، وهدمت بيوت على أهلها، وضاع أطفال غير قليلين، وترملت نساء، وثكلت أمهات، وأبيضت عيون من الحزن، ولذا يدعو هؤلاء غيرهم إلى عدم التردي في هذه الهاوية، حيث يصعب الخروج منها بالبساطة التي تبدو للبعض. فكم من مدمن باع كل ما يملك في سبيل الحصول على ما يشبع رغبة جارفة في لحظة عابرة، وكم عقول ضاعت في مهب «الدخان» المتطاير من تلكم السرطان الخبيث. وليس في ذلك كله متعة إلا أن يفرح بذلكم الشيطان!.

وفي الأونة الأخيرة إزاء هذا التغير الواضح في تفشي هذه الظاهرة

تنفق دول العالم على مشروع قدمه الأمين العام للأمم المتحدة حول عقد مؤتمر عالمي لمعالجة هذه القضية ويكون، موعد هذا المؤتمر في العام ١٩٨٧ م، ومقره في فيينا عاصمة النمسا، حيث مقر لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، ويسبق ذلك الإعداد لمثل هذا الحدث الهام دولياً من إعداد البحوث والدراسات واقتراح الحلول والوقاية، واقتلاع المخدرات من جذورها في كل مجتمعات الأرض، وعدم الاكتفاء بالتركيز على وسائل العلاج «الترقيعية» التي تكتفي بالتسليم بهذه الظاهرة فتحاول اتخاذ أساليب علاجية لها بعد حدوثها، كما جرت العادة في كثير من المجتمعات الغربية التي تفشى فيها هذا الداء.

وقبل سنين ليست بالبعيدة عقد في «المدينة المنورة» مؤتمر لمكافحة المخدرات اشتركت فيه مجموعة من البلاد العربية والإسلامية، وخرجت منه بتوصيات كانت في طابعها العام تقدم تلكم الحلول الوقائية قبل العلاجية، ولعل هذه التوصيات تجد من يتبناها ويقدمها لهذا المؤتمر العالمي الذي سيبحث ولا شك عن الحلول المستمدة من قاعدة عالمية غير محلية، وقد اتصفت توصيات مؤتمر المدينة المنورة بالعالمية، لأنها قامت على قاعدة من كتاب اللّه وسنة رسوله ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ اللذين يراد لهما أن يكونا شاملين لكل زمان ومكان.

ومثل هذه التوصيات والحلول لا شك أنها ستعجب الكثيرين إذ إن التشريع الإسلامي لا يزال، وسيظل، مرجعاً من مراجع القوانين العالمية في الأحوال الشخصية والمدنية وغيرهما من صنوف الحياة.

وما طبق هذا التشريع في أمر من الأمور، إلا وكان الأمثل والأشمل، ولا نعلم حتى هذه اللحظة ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستشارك في هذا المؤتمر، والذي نعلمه أن هذه البلاد ـ بفضل من اللّه ثم بفضل من تطبيق شرعه تعد من أقل دول العالم تأثراً بهذه

الظاهرة، إلى درجة أن بلادنا «لا تذكر» حينما تعد الإحصائيات حول هذا الموضوع على المستوى العالمي، لعدم وجود المشكلة في أرضها على النحو الذي يعانيه غيرها من دول العالم. وإذا كنا لا نعلم اشتراك المملكة في هذا المؤتمر، وإذا كانت لن تشترك فيه فلعل من المناسب أن «تقترح» على المؤتمرين توصيات مؤتمر المدينة، المنورة على اعتبار أنها هي التي تبنت ذلكم المؤتمر ورعته على أرضها. ولعل الأمر يتعدى ذلك إلى أن يكون هناك تمثيل عربي شامل في المؤتمر العالمي المنتظر توضح فيه وجهة النظر العربية الإسلامية حول القضية بكل أبعادها.

ولا يكاد يخلو حديث على المخدرات إلا وترتبط معه المؤامرة الصهيونية العالمية التي تخطط إلى أن تغزو العالم وتسيطر عليه من خلال القضاء التام على عزائم رجاله، وإذا كنا ندرك ذلك تماماً، وإذا كانت بروتكولات حكماء صهيون أصبحت مكشوفة اليوم، فإنه ليس هناك ما يعذرنا في سبيل التصدي لهذه المؤامرة، إذ لا يكفينا أن نكشف لبعضنا أن ما يدور اليوم في عالم المخدرات إنما هو تنفيذ جزئي لتلكم البروتوكولات، فهذا الكشف لن يرد عنا سيل المخدرات الجارف، ما لم نعمد إلى بناء السدود القوية المتينة الصلبة، في عالمنا العربي والإسلامي، وهذه يمكن البدء بها حينما نزرع في أذهاننا وأذهان أبنائنا وأحفادنا مخاطر هذه الظاهرة الواضحة، بحيث نكون واضحين مع أنفسنا ومع من نعول. ولعل هذا أسلوب تربوي في القضاء على ظاهرة المخدرات من جذورها، تعينه في ذلك أساليب أمنية وتثقيفية وقضائية وإعلامية تشرح خطورة هذه الظاهرة في نفوس وأعماق العامة، وقد صرح نائب وزير الداخلية سمو الأمير أحمد بن عبد العزيز في مؤتمر صحفي في إحدى المناسبات الطيبة أن المملكة تقف بالمرصاد أمام هذه الظاهرة. وتوحي هذه العبارة مما توحيه بعزم المسؤولين عموماً، ومسؤلي الأمن بخاصة على التصدي لكل

ما من شأنه أن يحدث الخلل، أو الخدش في مجتمع متلاحم مترابط قريب من الله سبحانه وتعالى. وكما هو المعتاد فإن هذه العبارة تترجم إلى واقع وعمل يلحظه كل من لهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بقطاع مكافحة المخدرات، ولا يسع المرء إلا أن يسبغ على قلبه الإحساس بالطمأنينة حينما يرى مجموعة من الرجال تعمل ما في وسعها في سبيل الوقوف أمام سرطان المخدرات. والوقوف أمام مثل هذا السرطان يحتاج حقاً إلى هذه النوعية من الرجال، بعد أن وقع في حبائلة الكثيرون من أولئكم الذين جعلوه مصدراً للكسب والعيش والتوسع المادي في دول الشرق والغرب.

كما تحولت المسألة إلى «مافيا للمخدرات» تتحكم في تصديره، وتتبع السبل والخدع التي قد لا تخطر أحياناً على بال الأخرين في سبيل تصديره والحصول في المقابل على «ربطات وحزم» من المبالغ النقدية. وليس في هذا تهويل في الأمر، ولكنه الوقع الذي تعاني منه كثير من البلاد. واكتشاف هذه المؤامرات دائماً ينتج عند القبض على أطنان من حمولات المخدرات تقدر أثمانها بملايين الدولارات.. وهذه الأطنان وهذه الملايين قد تكون في حد ذاتها إحدى «اللافتات» التي دعت الأمم المتحدة إلى تبني مؤتمر عالمي للمخدرات تسعى فيه إلى الحصول من الدول الأعضاء المعنية على تعهد صادق في محاربة هذه الظاهرة وتتعاون فيه جميعاً في القضاء عليها من قبل المصدرين أولاً بأساليبهم الخاصة في ملاحقة المصدرين، ومن قبل الدول المستوردة في أساليبها الأمنية المتقدمية في عدم استقبال «شحنات» المخدرات ومصادرتها قبل أن تنزل إلى الشارع، وكل ما يتمناه المرء لهذا المؤتمر العالمي أن يدرك أبعاد المؤامرة وينظر إليها من جذورها، وعندها يمكن أن يكتب له التوفيق بإذن اللّه.

الجزيرة ـ العدد ٤٨٢٥

السبت ٢ ربع الثاني ١٤٠٦ هـ الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٨٥ م

المُخِّدراتُ... وفُرسَانُ المنَافَذِ!!

آخر أخبار المخدرات اكتشاف نوع جديد يسمونه الآن «النشوة» يعد أكثر خطراً من جميع الأنواع السابقة، بما فيها الهيروين. والحصول عليه ميسور نسبة إلى الحصول على الأنواع الأخرى وستظل الأنواع هذه تكتشف، لأن المسألة كلها تدخل في الصراع المستمر بين الخير والشر، وبين الحق والباطل على طول الأيام والسنين.

وقبل ذلك صادرت مصادر رسمية لبنانية من ملصقات للأطفال دُهِنَ صمغها بمخدر يحول الأطفال إلى مدمنين، وتتمثل هذه الملصقات في صور وألعاب للأطفال مخدرة تضخها «المافيا العالمية» إلى أسواق العالم الثالث، ومن هذه الصور صور لسوبرمان وصور لفراشات وطيور يلصقها الأطفال على دفاترهم أو حقائبهم أو مناضدهم وتأتي بألوان مشعة وبراقة، وتحتاج إلى أن يبلها الطفل بلعابه / كالعادة/ لإلصاقها.

وقبل ذلك بكثير ذكر أن السلطات اليهودية في فلسطين المحتلة وزعت حلوى بين المخيمات وعلى الشواطىء التي يرتادها الفلسطينيون ـ بخاصة ـ فيها مخدر قصداً إلى استمرار المحاولات في قطع دابر الفلسطينين في الأراضي المحتلة وخارج الأراضي المحتلة.

وليس الفلسطينيون وحدهم مستهدفين في هذا، وليس دول العالم

الثالث وحدها مستهدفة في هذا، بل العالم كله عرضة لهذا الوباء القاتل للمجتمع وليس للأفراد فحسب، فكم من بيوت انهارت، وكم من أسر تصدعت وكم من أعراض بيعت، وكم... وكم... وكم...

وحيث إن هذا كله يدخل في الصراع بين الخير والشر وبين الحق والباطل فإنا مؤمنون أن الخير هو المنتصر وأن الحق هو الظاهر، لأن اللّه تعالى يريد بعباده الخير ويحثهم على توسم الحق في جميع تصرفاتهم، ولذا نجد أن اللّه تعالى يهيىء رجال الخير والمصرين على الحق يكشفون هذه الأباطيل ويكشفونها للناس محذرين منها أولاً، وعاملين على حماية المجتمع منها بالوسائل المادية والمعنوية ثانياً. وقد تقدمت وسائل الكشف عن المخدرات مع تقدم وسائل تهريب المخدرات في سباق مستمر بين الخير والشر، يسبق فيه الخير دائماً.

وفي مطلع شهر رجب ١٤١٢ هـ كشف تقرير عن مصلحة الجمارك في المملكة العربية السعودية عن مجموعة محاولات تم ضبطها وهي تحاول تهريب المخدرات إلى الأرض الطيبة المباركة. وقبل الدخول في إعادة ذكر الأرقام لا بد من وقفة مع أولئك الرجال الذين يقفون وراء هذه الأرقام والحالات. فقد هيأ اللّه تعالى أن يقف على منافذ البلاد فتية ـ على العموم ـ نابهين يلهمهم اللّه تعالى كشف الشر حين قدومه، ويروون في هذه المنافذ الواحد والعشرين روايات عجيبة حول كشفهم للممنوعات كلها بما فيها المخدرات، وقد تعمل الروايات أحياناً إلى حد الإلهام من اللّه تعالى حينما يرى الفتى الرجل رؤيا في المنام يكشفها واقعاً في اليوم التالي، أو حينما ينظر إلى شخص من الأشخاص فتكفي النظرات في كشف ما لديه من ممنوعات، وحالات ذاتية كثيرة عدا الحالات التي جاءت بها التقنية الحديثة وأعانت على الكشف.

وحالة واحدة فقط تكشف مدى القدرة الذاتية بعيداً عن التقنية التي

ألهم بها الفتية الرجال على منافذ البلاد البرية والبحرية والجوية. ويذكر أن أحد الفتية الرجال قد كشف مخدرات مهربة في جوف طفل رضيع ميت ومحنط لفترة معداً إلى هذه اللحظة فقط حينما تنفذ به المرأة التي يراد منها أن تكون أماً لرضيع حي، بينما هو أداة أو وسيلة لتهريب المخدر!! فيلاحظ الفتى الرجل انعدام الحركة لدى الطفل، وعوامل أخرى كاضطراب الأم المزعومة مثلاً أو غيرها من العوامل الأخرى، فيتابع الطفل فترة من الزمن حتى يتأكد من حدسه، فيطلب الطفل من المرأة فتنهار المرأة، ويوجد أنه طفل ميت حشي جوفه بالمخدرات!! وهذه حالة من حالات تستهدف في ظاهرها الكسب المالي الرخيص، وتستهدف في باطنها مجتمعاً بأكملة.

هذه الفئة من الرجال العاملين على المنافذ تستحق منا نحن جميعاً كل تقدير وإشادة بما يقومون به، وعليهم بعد اللّه تعالى الاعتماد في الاستمرار في استخدام خبراتهم وقدراتهم الذاتية التي يعين عليها ـ دون شك ـ إخلاصهم لمجتمعهم وأمتهم بعامة، وأعدهم أصلح المواطنين الصالحين الذين يحرص عليهم بالحوافر والتشجيع المادي من خلال المكافآت والفرص الوظيفية والدورات العلمية، والمعنوية من خلال إشعارهم دائماً بأهميتهم، وأنهم يقفون على ثغور يمكن أن تؤتى الأمة كلها من خلالها إذا ما شعر واحد منهم يوماً بالهوان، فلا تهنوا أيها الرجال.

ونعود إلى الأرقام التي نشرها التقرير من السنين الثلاث التي تم حصر الحالات فيها ١٤٠٩ ـ ١٤١١ هـ/ ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ م. فقد أحبط الرجال أكثر من ٥٧ كيلو غرام من الحشيش ومشتقاته، وأكثر من ٦١ كيلو غرام من الهيروين، وأكثر من ٥٨٤ كيلو غرام من الأفيون، وأكثر من ٢٠٠٠ كيلو غرام من القات، وأكثر من مليون وستمائة ألف حبة

(١٦٠٠,٠٠٠) من الحبوب المخدرة الممنوعة، وأكثر من ألفي زجاجة (٢٠٠٠) خمور، وخمسمائة وخمسة وعشرين (٥٢٥) لتراً من الخمور، وثمانمائة وخمسين (٨٥٠) من حلاوة الويسكي!! وهذه جديدة علي إذ أذكر أن الناس في الغرب يخلطون النبيذ مع الحلاوة، أما الويسكي فهذا جديد، وينبغي على أي حال توقع أي شيء اليوم، فقد خلطوا كما ذكرت المخدرات مع الحلاوة.

وأنقل هنا بعض البيانات للمقارنة بين السنين وبخاصة السنتين الأخيرتين من التقرير، حيث ضبط حوالي ٢١٦٦ راكباً عن طريق الجمارك الجوية، وحوالي ٢٠٩٥ راكباً في المنافذ البرية، وحوالي ٧٢ راكباً في المداخل البحرية وكان عدد المضبوطين من الذكور ٢٩٣٢ راكباً، ومن الإناث ٣٧٥ راكبة بينما قيدت ١١٢٧ حالة ضد مجهول يتركونها ويهربون عندما، يشعرون بأنهم مكشوفون لا محالة. وللمزيد من البيانات يمكن العودة إلى التقرير الصادر عن الجمارك، وأعلنته الصحف يوم ٦/ ٧/ ١٤١٢ هـ.

ونقف وراء هؤلاء الرجال ندعمهم من الداخل حينما تستمر الحملة ضد المخدرات ترويجاً وتعاطياً في خطب الجمعة وفي محاضرات العلماء وطلبة العلم والمتخصصين في أمور الصحة والاجتماع والنفس، وفي المعاهد العليا في مجال الأبحاث في الجامعات والمؤسسات العلمية البحثية، وفي الحملات بين الشباب في أماكن وجودهم وفي وسائل الإعلام بأنواعها، فالحملة على المجتمع السعودي بخاصة والعالمي بعامة مستمرة وتستدعي التصدي لها بحملة وقائية في البداية التي ستقلل من الحملات العلاجية دون ريب، ولعل الأمر يصل إلى حملات تحطيم أوكار زراعة المخدرات وصناعتها وأماكن تصديرها، وإن لم يتم التحطيم فليكن مرحلياً على الأقل من خلال إكساد البضاعة وإصدار البدائل لها

ببضاعات تنفع المجتمع وتنفع أولئك الذين رأوا في تجارة المخدرات طريقاً مختصراً إلى الثراء.

والحق أنه ليس طريقاً مختصراً إلى الثراء، إذ إن الشر يأكل بعضه بعضاً كما تأكل النار الهشيم، فالحروب بين المروجين أنفسهم طاحنة، والمؤامرات على بعضهم البعض مستمرة والاغتيالات بينهم أصبحت علامة من علامات السيطرة على السوق، ولذلك يسمونهم اليوم بمافيا المخدرات العالمية.

وقد علمنا أن البؤس والشقاء يلاحق الشر وأهله أينما كانوا، فليس هناك شخص يتسلط على غيره بشر إلا ويسلط اللّه عليه شراً أعظم من شره على غيره، وهذه سنة من سنن اللّه في عباده، فما أعلم جهة تسعد بترويج المخدرات، ولا نعلم شخصاً مرتاحاً لعمله في صناعة المخدرات، والشيطان يسول للبعض ويملي لهم كيداً، ولكن كيد اللّه متين، وما يفقدون من معاني الحياة يفوق ما يجنونه منها بكثير، هذا بالإضافة إلى المصير المحتوم بعد الممات إن لم يتدارك الناس أنفسهم فيتوبوا إلى اللّه ويكفروا عن مناصرتهم للشر وأهله.

وحيث نقدر أن هناك مؤامرة تحيكها أياد خفية، وتوجهها إلى شعوب العالم الثالث فإنا نؤمن بأن من يتقي اللّه يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، كما نؤمن بأن اللّه تعالى يدبر ويقدر للناس وهو غالب على أمره، فمهما تطاول الباطل فإنه زاهق، وما علينا إلا اتخاذ الأسباب من خلال وسائل الوقاية من الأخطار المحيطة بنا، فنأبى الاستسلام للمؤامرة فنتغلب عليها فتندحر بنا، وكان اللّه في عون الجميع.

حول المروّجين!!
سلكوا لمحاولة الثراء درباً أسود!!

يقول مقدم لقصيدة الوحوش البشرية: مهربى المدخدرات ومروجيها للشاعر السعودي عبد اللّه محمد جبر: «لو كان هناك عقوبة أشد من الإعدام لأستحقها هؤلاء المتاجرون بالمخدرات. تلك الوحوش البشرية التي تحمل الدمار إلى الأوطان والخراب إلى البيوت..».

«الرابطة، العدد ٢٧٤ السنة ٢٦. جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ ديسمبر ١٩٨٧ م».

ويذكر الشاعر جبر في قصيدته هذه بيتاً أتوقف عنده يبرر فيه ما يلجأ إليه المروجون والمهربون:

غير أن الأبالس الرقط تهوى أن ترى الكون كومة من حطام

ولعل الشاعر هنا يلمح إلى أن المخدرات في ترويجها لا تخضع لمعايير شخصية يبحث من ورائها بعض الأشخاص عن الثراء الفاحش والسريع. لا بد من التأكيد دائماً أن هناك قوى خفية وراء غزو المخدرات للعالم الذي بدأ يتجه أخيراً إلى تحكيم العقل والعودة إلى الاستقرار الروحي والاجتماعي بعد فورة من الضياع في السبعينات والثمانينات الهجرية / الخمسينات والستينات الميلادية التي شهدت تعييرات عدة عن مشكلات اجتماعية في بلدانهم.

والمجتمع العربي من حيث كونه جزءاً من المجتمع العالمي لم يتأثر مباشرة بسمات الضياع في العقدين الماضيين، لأن المجتمع العربي كان، ولا يزال، مشغولاً بالتنمية البشرية التي ركزت، ولا تزال تركز على الإنسان عموماً، والشاب بخاصة ودورهم في بناء المجتمع. وإن كانت هناك بعض الإشارات في بعض البلدان العربية للتأثر فإنما كانت حالات شاذة مستوردة.

ثم لجأت القوى الخفية إلى أسلوب لعين شيطاني من خلال ترويج المخدرات بين أوساط الشباب. ترى هل لليهود دور بارز في انتشار المخدرات والعمل على ترويجها؟ لا يستبعد أحد ذلكم، لأنهم اليوم يعملون جاهدين لإضعاف شباب الأمة في سبيل أن يقر لليهود قرار. لو لاحظنا السيل من الحجارة التي يحارب بها الفلسطينيون داخل أرضهم المغتصبة لوجدناها تنزل على هامات اليهود من قبل أياد شابة، بل ويافعة أيضاً، وعليها فقد تركز في أذهان هؤلاء اليهود بأنه لا بد من القضاء على هؤلاء اليافعين قبل أن يشبوا عن الطوق فيحملوا البندقية والقنبلة ويزعزعوا أمن واستقرار اليهود الصهاينة الذين يتطلعون إليهما من خلال التخلص من عوامل منغصاتهما.

وحيث إن القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينين وحدهم فإن ما يمكن أن يطبقه اليهود على شباب فلسطين لا بد من تطبيقه على شباب الأمة كلها. إذ القضاء على شباب فلسطين ـ لو تم ـ لن يكفل لليهود الأمن المنتظر، وهم يعلمون ذلك.

أضيفوا إلى ذلكم أن اليهودية هي الأرض الخصبة المثمرة للصهيونية العالمية منذ أن قام هذا التنظيم. وتعليمات الصهيونية تصرح بالقضاء على الأمم كلها دون نظر إلى الاتجاهات والانتماءات العقيدية، ولكن وحيث إن الانتماء إلى الإسلام هو المهدد المباشر للصهيونية ومن

ثم لليهود في فلسطين فلا بد من أن القضاء على هؤلاء المنتمين قضاء حسياً لن يتم، لأن المنتمين لهذا الدين يفوقون اليوم الألف مليون نسمة في مشارق الأرض ومغاربها، ونسبة من هذا العدد غير قليلة من الشباب. وعليه فلا بد من القضاء على «شبابه»، هؤلاء الشباب من خلال «نزع» عقولهم، مواطن تفكيرهم وانتمائهم، بحيث يصبحون في النهاية مجرد أشباح لا يحركون ساكناً ولا يدعون لفضيلة.

ربما يستغرب البعض مثل هذه الدراسات واستنتاجاتها ويعتب على عطاء اليهود ثقلاً أكثر من ثقلهم الواقعي. ويستبعد أن يكون لهم دور بارز ومستمر في ترويج المخدرات سعياً وراء القضاء على الأمة، ويحتج هؤلاء بأن موجة ترويج المخدرات موجة شاملة لا يكاد مجتمع يخلو منها، بغض النظر عن حجم الترويج واختلافه من مجتمع لآخر، ولشمولية الترويج والتعاطي فإن من الطبيعي أن يكون من المتأثرين به شباب اليهود أنفسهم. هذا ما قدر يتبادر إلى ذهن من يرى أن دور اليهود في هذه الفكرة محدود. والذي يبدو أن دورهم غير محدود للأسباب التالية ـ:

أولاً: أن ترويج المخدرات يفضي إلى الثراء الفاحش واليهود مشهورون بجمعهم المال بغض النظر عن الأسلوب الذي يجمعون به المال.

ثانياً: أن في ترويج المخدرات تحقيقاً لأهداف اليهود في التطلع إلى العيش بأمن وسلام على أرض فلسطين عن طريق التخريب والإعاقة الفكرية والعقلية.

ثالثاً: أن الانطباعة اليهودية عن الأمم الأخرى هي أنهم لا يزيدون على أن يكونوا أمميين أي أقل درجة من اليهود ولن يتحقق هذا في الوقت الراهن إلا من خلال القضاء على أي عائق يحول دون رسوخ هذه

الفكرة، وأول العوائق الفكر البشري القائم على التعقل والتطلع إلى حرية الإنسان.

رابعاً: أن اليهود من خلال معسكراتهم «الكوبوتز» ينشئون أبناءهم تنشئة أشبه ما تكون بالتنشئة العسكرية، ويعملون جاهدين على تجنيبهم كل ما يمكن أن يخل في الدور المنتظر منهم في بناء وطن قومي لليهود في فلسطين على جماجم أبناء فلسطين الأصليين.

خامساً: أن اليهود الذين وقعوا في حبائل المخدرات لا يشكلون نسبة كبيرة من اليهود الذين يرون أنفسهم حقاً أنهم «هم» اليهود، فالفلاشا ويهود الشرق عموماً لا يدخلون حقاً في مفهوم «اليهودية» من حيث كونها جنسية لا ديناً يتبع.

سادساً: أن الحرب العالمية الثانية شاهدة على أن اليهود «الصهاينة» ساهموا مساهمة واضحة في القضاء على يهود «الجيتو» في ألمانيا وبولندا وماجاورهما من البلدان التي كان يقطنها بعض من فقراء اليهود. وهذا العامل ليس اعترافاً بالهولوكوست الذي يردده اليهود كلما أرادوا استدرار عطف الآخرين، ولكنه اعتراف بأن هناك يهوداً قد قتلوا في الحرب العالمية الثانية بغض النظر عن العدد، وأن الذي دل عليهم هم اليهود أنفسهم. وأذكّر هنا بفلم عرض في إحدى شبكات التلفزيون الأمريكي حول مغنية يهودية كانت تطرب الجنود الألمان الذين كانوا ـ كما يزعم البعض ـ مهيَّئين للقضاء على بني جلدتها، في الوقت الذي لم تكن فيه مغلوبة على أمرها. إذا سلمنا بأن اليهود يمكن أن يقضوا على اليهود في سبيل تحقيق أهداف عليا، فعلينا أن نسلم هنا أن اليهود يمكن أن يوقعوا بعضاً منهم في حبائل «الوحش القاتل» لذات الأسباب التي يوقعون بها الأمم الأخرى.

سابعاً: لا يشترط للترويج أن يكون عن طريق اليهود مباشرة، ولكن

يكفي اليهود هنا أن يوقعوا غيرهم في شرك الترويج والتعاطي ويلبثون يراقبون عن بعد ويضرمون الناس بالحطب، كلما كادت تخبو زودوها بما يضمن استمرار اشتعالها، والبحث عن التجار الكبار دولياً مصداق لهذا الإدعاء. ونحن هنا نتذكر أن اليهود يرمون بشحنات من المخدرات لتطفو عائمة في البحور يقودها الموج إلى الساحل فيلتقطها ضعاف العقول ويستفيدون منها، ونحن هنا نتذكر «تطعيم» بعض الفواكة بالمخدرات بما يضمن الإدمان ومن ثم الانخراط في تجارة المخدرات ونحن هنا ـ لا نستبعد ـ أن يحاولوا خلط المخدرات مع الأدوية التي تصرف للشباب الفلسطيني وللأمهات الحوامل بحيث يولد الجنين «مدمناً». وتخلط بالحليب الذي يرضع منه الطفل في أرض فلسطين ونحن لا نستبعد أبداً واليوم بالذات أشكالاً وأشكالاً من جر الأشخاص إلى الإدمان، فالقصص في هذا كثيرة وحين التقصي تثبت لك الأحداث أن مصدرها واحد وهو اليهود.

كما أنه لهذه الأسباب، ولعوامل أخرى يلجأ إليها اليهود يتحقق أن لليهود دوراً بارزاً في ترويج المخدرات على المستوى العالمي، ودورنا يأتي من إدراكنا لجذور المشكلة متزامناً مع المحاولات الجادة والعملية في مكافحة المخدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ودور الشباب أن يدرك أنه المستهدف الأول من وراء هذه الحملة القذرة. وما على الشباب إلا أن يتذكر الحوادث التي قضت وتقضي على شباب لهم تطلعات مثل تطلعاتهم وآمال مثل آمالهم، ولكنها تحطمت على صخرة صلبة كان مبعثها الأول التجربة أو المغامرة أو محاولة إبراز الذات، وليس بين الشباب والمخدرات اليوم إلا حماية اللّه ثم عناية المسؤولين في العالمين العربي والإسلامي، ورعايتهم من الوقوع فريسة للمخطط الصهيوني الحاقد الذي يهدف إلى أن يرى جميع شباب الأمة يبيعون كل ما يملكون في سبيل الحصول على حبة أو ذرة من مخدر.

وكم يرتاح المرء عندما يجلس مع مجموعة من الشباب يكون موضوع جلستهم تحذير بعضهم بعضاً من أحدث الوسائل في ترويج وتعاطي المخدرات. ولا بد من استغلال مثل هذه الجلسات لتبيان مخططات من يقفون وراء هذا السيل العارم من الأساليب الملتوية للقضاء على الشباب، كما أن لبعض المرافق دوراً في زيادة معدلات التوعية أذكر منها:

١ ـ المسجد عموماً، والمساجد الجوامع بخاصة: من خلال الخطب والمواعظ والتذكير والمحاضرات.

٢ ـ البيت: فالوالدان والأخوة والأخوات لهم دورهم في هذه الحملة والزوجة لها تأثيرها المباشر على من يكاد يقع في هذا المأزق.

٣ ـ المدرسة. ونحن ندرك جميعاً دور المدرس والمدرسة ولربما اضطراب بالمدرس أن يشعل سيجارته أمام تلاميذه إذا كان ممن وقعوا في مصيدة التدخين.

٤ ـ النوادي الرياضية التي بدأت اليوم تكثف من جهودها الثقافية والاجتماعية.

٥ ـ تجمعات الشباب في المخيمات والمعسكرات وبيوت الشباب.

٦ ـ الإعلام في صحافته وإذاعته وتلفزته والدور هنا لا يقتصر على التوعية بل يمتد إلى تجنب كل الأجواء التي تعين على ترسيخ فكرة المخدرات فالإيقاع الموسيقي والفنانون الأجانب ونوعيات الحضور كلها مناظر قد تعين على تهيئة الجو ولعل هذا يعطي الإنطباعة أن مشكلة المخدرات ذات أبعاد متعددة لا بد من الإحاطة بها في سبيل إحتواء المشكلة سعياً وراء التغلب عليها، وفق اللّه العاملين على سلامة الأمة وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٥٥٨٨

السبت ٢٧ حمادى الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٦ يناير ١٩٨٨ م

المخدرات.. والتبَرع بالدم..

أدرك الكثيرون ممن يرغبون استعباد الشعور وإعاقة نهضتها منذ زمن ليس بالبعيد ما للمخدرات من تأثير على نهضة الأمم ووعيها ونموها، فسعوا إلى إيقاف هذا النمو والوعي من خلال بث أصناف المخدرات بين الأجيال الناشئة لتصرفهم صرفاً ذهنياً وعقلياً عن المساهمة في الخروج من ربقة ما كان يسمى بالاستعمار الذي أريد له أن يدوم بأشكال متعددة إن لم تكن مباشرة، فليس أقل من الاستعمار بأشكاله غير المباشرة كما يتهم الكثيرون اليوم اليابانيين بمحاولتهم استعمار العالم اقتصادياً بعد أن فشلوا في استعماره عسكرياً.

تأتي المخدرات لتعين على سيطرة فئة من الناس على بقية العالم وقد حدث أن سلطت المخدرات على شعب الصين بأكمله فساهمت في وجود فجوة بين العالم من جهة وبين الصينيين الشباب من جهة أخرى، وكان للمخدرات أثر فعَّال في تأخر الصين وسيطرة الشيوعية عليه فترة من الزمن بدأت اليوم تزول تدريجاً بعد أن بدأ الشعب الصيني «يصحو» من نشوة المخدرات، فتنازلوا عن الاشتراكية وحاكموها وحاكموا أهلها كخطوة أولى نحو التخلص من الشيوعية ذاتها، والتي أصبحت وشيكة الهلاك رغم ما يقال إنها سوف تمر بمرحلة طويلة المدى قبل أن يدفن

آخر معقل من معاقل الشيوعية في الصين ويوارى التراب.

سلط المستعمر المخدرات على الصينين فكان أن سرت عدوى المخدرات إلى شعب المستعمر ذاته، فأصدر قانونا يقضي بالإعدام على كل من تاجر وتعاطى المخدرات كحل جذري للقضاء على هذه الظاهرة التي أرادوا من ورائها القضاء على أمم أخرى فعادت الكرة عليهم وقضت على شبابهم وشاباتهم بأسلوب لم يسبق له مثيل، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتفرغ القوم للتقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد شهدت نهاية السبعينات والثمانينات الهجرية / الخمسينات والستينات الميلادية نموذجاً فريداً لضياع الشباب، نظراً لعوامل اجتماعية متعددة صحبتها عوامل أخرى جعلت الشباب في تلك البلدان يلجأون إلى المخدرات التي وجدوا فيها أسلوباً من أساليب النسيان للأوضاع التي كانوا يعيشونها، ثم تحولت الفكرة إلى الإدمان والمفاخرة حتى أصبحت سمة من سمات هذه الفترة خاصة في المجتمعات الغربية التي كانت ولا تزال تشهد في الوقت ذاته تطوراً عليماً تكنولوجيا أوصلها إلى الصعود إلى القمر وتثبيت وسائل الاتصال في مدارات حول الأرض.

* * وليس سراً اليوم أن شخصيات سياسية كبيرة في دول أمريكا اللاتينية ساهمت في نشر المخدرات وتصديرها إلى المجتمع الغربي في أمريكا الشمالية وغرب أروبا. وليس سراً اليوم كذلك أن حقول المخدرات فاقت في بعض هذه البلاد حقول القمح والذرة والمحصولات الغذائية الأخرى. ولعل منطقة ميامي في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة خير شاهد على تسرب هذه المخدرات، حيث تشهد هذه المنطقة حملات عنيفة من قبل سلاح الحدود وخفر السواحل الأمريكية وشواهد ذلك مجموعات من الطائرات المتروكة بعد أن فر أصحابها بجلودهم وتركوها مليئة بأطنان من المخدرات بأنواعها.

والذي قد يغيب على البعض أن هناك أيادٍ خفية تعمل على ترويج هذه الأنواع من المخدرات ليس لأن لها مردوداً مادياً فحسب، بل لأن ترويجها يخدم الغرض نفسه الذي عمدت إليه البلاد التي استعمرت الصين فترة من الزمن، فالذي لا بد من الاعتراف به حقيقة واقعة أن هذه الأيادي قد أخذت على عاتقها عقيدة تدمير الأمم والقضاء عليها في سبيل السيطرة على العالم وفرض مبادىء معينة عليه يؤمن بها وينتمي إليها. ولعل الذين عاشوا في المحيط الغربي يدركون إدراكاً محسوساً هذا المنطلق من خلال تتبعهم للأحداث ومحاولتهم تحليلها التحليل الدقيق الذي يذهب بحثاً عن المسببات والأهداف التي تسعى إليها بعض المنظمات، وغني عن البيان أن منظمة الصهيونية العالمية تقود هذه الحملة وتسعى إلى توسيعها، وذلك بتيسير الحصول على المخدرات والتشجيع على زراعتها وتصنيعها وبيعها بأسعار زهيدة بحيث تصل إلى يد الفرد بمبلغ طفيف يتحمله بغض النظر عن مقدرته المادية.

وهناك محاولات من بعض الأفراد في مجلس الشيوخ الأمريكي للقيام بحملة ضد هذه الفكرة، خاصة أن المجتمع الأمريكي والأوروبي الغربي يأتيان في المقدمة في نسبة «استهلاك» المخدرات وتعاطيها وتجارتها. والذين يقودون مثل هذه الحلمة يحاولون مع الرئيس الأمريكي في فترته الثانية لإقناعه للتدخل في المساعدات التي تمنحها الإدارة الأمريكية لبعض دول أمريكا اللاتينية التي تصدر مثل هذه الأصناف للولايات المتحدة.

* * وفي تقرير لجريدة النيويورك تايمز نشرته يوم الجمعة ٢٥/ ٥/ ١٤٠٥ هـ الموافق ١٥/ ١٩٥٢ م أفاد أن إنتاج المخدرات بأنواعها في عام ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م قد فاق الإنتاج في العام الذي قبله ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م. وجاء هذا التقرير تحليلاً للتقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية

الأمريكية حول إنتاج المخدرات على المستوى العالمي، وقد أصدرته الخارجية الأمريكية في ذات اليوم الذي نشرت النيويورك تايمز تقريراً عنه، ويورد التقرير بعض الإحصائيات الخاصة بكل دولة تنتج المخدرات، وقد وصلت الزيادة في بعض منها إلى الثلث مما كانت عليه في السنة المنصرمة ١٤٠٣ هـ. ولم يورد التقرير إحصائيات إجمالية يمكن الإستعانة بها في هذا الحديث. ويكفي أن نذكر هنا أن زراعة وإنتاج المخدرات يزدادان عاماً بعد عام، وهذا ما حدا بكثير من رجال الدولة في أمريكا وغيرها إلى التنبية على خطورة الموقف وسوء استخدام هذه المنتجات والاقتصار على استخدامها في الاستعمالات الطبية، على اعتبار أن بعضاً من هذه الأنواع يدخل في المستحضرات الطبية، مع التحفظ من قبلنا على هذا الأسلوب في الإستخدام.

والتركيز على جهة معينة تزرع وتنتج المخدرات لا يعني أن هذا الإنتاج محصور فيها، بل إن مناطق في شرق وجنوب شرق آسيا تساهم مساهمة واضحة في ترويج المخدرات والاتجار بها. وفي هذا دلالة على أن المشكلة لا تقتصر على منطقة بذاتها يمكن محاصرتها ومصادرة منتجاته، بل إن الأمر قد اتسع اليوم بحيث تطلب اتفاقاً دولياً على الحد من انتشار هذا الوباء الخطير. والاتفاق الدولي هذا إنما يقوم على توقيع العقوبات الصارمة على مروجي ومدمني المخدرات بشكل علني، يوضح للآخرين من خلاله هذا الجزاء وأنه ينطبق على كل من تتحقق عليه تهمة الترويج أو تعاطي المخدرات. وقد لوحظ أن هناك اتفاقاً مبدئياً على هذا الأسلوب على اعتبار أنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحد من انتشار المخدرات في المجتمعات.

* * ولعل مؤتمر المدينة المنورة الذي دار حول مكافحة المخدرات واشتركت فيه مجموعة من الدول العربية والإسلامية قد أكد

على هذه الفكرة ووافق عليها ودلل على ذلك من الكتاب والسنة، والواقع الذي تعيشه كثيرا من البلاد العربية والإسلامية، فهذه البلاد العربية والإسلامية جزء من المجتمع العالمي من خلال إبراز مساهمة هذه الدول في التغلب على مشكلة ترويج المخدرات.

والحديث على حملات تحد من ترويج المخدرات لا يغفل دور وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون للمساهمة في هذه الحملة من خلال البرامج والتحقيقات والاستطلاعات والندوات المزودة بالصور الحية لتأثير المخدرات على الأفراد والجماعات، ولن أنسى تحقيقاً كتبته إحدى المجلات العربية حول نوعية واحدة من المخدرات، وزودت التحقيق بالصور المخيفة حقاً والتي جعلت كل من قرأ هذا التحقيق يعقد العزم على عدم التفكير في طرق هذا الباب، بل ربما نصب من نفسه جندياً وداعية ضد هذه المخاطرة وترويجها.

وعلى المستوى المحلي نجد أن هناك الإدارة العامة لمكافحة المخدرات منبثقة عن الأمن العام بوزارة الداخلية، وجهودها في هذا اللمجال لا تنكر بأي حال من الأحوال. فهي مساهمة في هذا المجال بحكم طبيعة عملها لا من حيث ملاحقة هذه الظاهرة فحسب، بل من حيث نشر الوعي بين الناس من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما فيها خطب الجمعة والمحاضرات العامة ونحوها وهذا الأسلوب هو بحد ذاته أسلوب إيجابي فعال في سبيل القضاء على هذه الظاهرة، وإذا أضيف إليه أسلوب القبض على من تسول له نفسه تعاطي هذا الخطر ومصادرة ما لديه ومعاقبته تضافرت الجهود، واستطاع هذا المجتمع محق هذه الظاهرة لو وجدت. وقد شدني أحد خطباء المساجد في يوم جمعة عندما تحدث على هذه الظاهرة وبين ما لها من سلبيات وما لها من خطورة، ثم دعا الجميع إلى مساندة الإدارة العاملة لمكافحة المخدرات من خلال عدم

التستر على متعاطي المخدرات من جهة، ومن خلال إبلاغ الإدارة عن أي إشتباه شبه مؤكد حول من يعتقد أن لهم ضلعاً في ترويجها والإتجار بها. وهذه حملة من حملات التوعية ويماثلها الوصول إلى الشباب خاصة في المدارس وإعطاؤهم فكرة تبعدهم عن هذه الظاهرة بأسلوب مقنع إذ إن بعض أساليب الحملات ربما جرت البعض إلى ما تنهى عنه ـ عن غير قصد ـ إذا أسيء فيها أسلوب العرض. حمى اللّه شبابنا وحمانا جميعاً من أن نكون فريسة لمخدر أو عقار أو مرض أو داء.

السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات

يجيء الكتاب السابع من سلسلة كتب مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية تحت عنوان (السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات.. نذر الخطر وعلامات التفاؤل) لمؤلفه الدكتور محمد فتحي عيد حلقة جديدة ومهمة لاستكمال الجهود العلمية حول ظاهرة المخدرات، وقد أصدر المركز عملين قبل هذا في مجال المخدرات يدوران حول المخدرات والعقاقير المخدرة والإدمان، ودراسات شاملة ذات طابع تشخيصي تحليلي للخصائص النفسية والاجتماعية لمتعاطي المخدرات.

وتأتي هذه الإسهامات امتداداً للدعوة إلى التكثيف من الجهود العلمية في دراسة ظاهرة المخدرات، سواء كانت تشكل مشكلة في مجتمع من المجتمعات، أم أنها مجرد ظاهرة عابرة يسعى للتخلص منها إلى جانب التوعية المستمرة على كافة الأصعدة والمستويات.

وتأتي طبعة الكتاب في هذا العام ١٤١٠ هـ متزامنة مع انطلاقة قافلة التوعية ضد أضرار المخدرات التي تصل هذا الأسبوع ٢٢ ـ ٢٨/ ٧/ ١٤١٠ هـ إلى محطتها الأخيرة، أملاً في مزيد من قوافل التوعية، بعد وقفة تقويم وتحليل للنتائج التي أسفرت عنها القافلة خلال شهر من الزمان.

الكتـــاب:

ويقسم المؤلف الكتاب إلى قسمين يوحي بهما العنوان الفرعي للكتاب، فالقسم الأول يخصص لنذر الخطر، والقسم الثاني خصصه المؤلف لعلامات التفاؤل.

وفي القسم الأول يتطرق إلى ظاهرة المخدرات، وحجم مشكلة المخدرات على مستوى العالم، وحجم مشكلة المخدرات على المستوى العربي، والتهريب، والتكلفة الاقتصادية لمشكلة المخدرات، وظاهرة المخدرات والمشاكل (المشكلات) الأمنية المعاصرة، ونظام العدالة الجنائية وإعدام مجرمي المخدرات.

وفي القسم الثاني يتحدث المؤلف اللواء الدكتور محمد فتحي عيد على الأجهزة الوطنية المعنية بالمخدرات، والأجهزة الدولية المعنية بالمخدرات، والمؤتمر الدولي وإعلانه العالمي، والمخصص الشامل، والإتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والاستراتيجية العربية، والقانون العربي النموذجي الموحد للمخدرات والاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي.

ثم يضع المؤلف خاتمة لهذا العمل يلحقها بالوثائق حول إعلان كيتو، والإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي، ثم المراجع فبعض من الصور الملونة التي توضح أشكال المخدرات ووسائل تهريبها، هذا وقد جاء هذا العمل العلمي في مائتين وثماني صفحات.

نـــذر الخـــطر

ويذكر المؤلف في مطلع الحديث على نذر الخطر أن (الظاهرة الإجرامية للإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

وتعاطيها جزء من مكونات ظاهرة الإجرام عموماً وهناك طرق علمية لدراسة الظاهرة الإجرامية، فهي إما أن تتناول الجريمة نفسها، أو تتناول المجرم، والطرق التي تتناول الجريمة هي الدراسة الإحصائية والمسح الاجتماعي، أما الطرق العلمية التي تتناول المجرم فهي تقوم على الفحص البيولوجي والفحص النفسي والملاحظة والاستبانة، والمقابلة ودراسة الحالة ماضياً وحاضراً، وآمال مستقبلة.

حجم المشكلة (١)

أما حجم المشكلة على المستوى العالمي فإن المؤلف يشير إلى أن تقرير الأمم المتحدة لعام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م قد وصف مشكلة المخدرات على أنها من المفاسد الاجتماعية الهائلة التي تدمر حياة ملايين لا تحصى من البشر، وهذه المفاسد الاجتماعية تؤثر على الكيان الإداري والاقتصادي لبعض دول العالم (النامي). ويرصد المؤلف أنواع المخدرات ذاكراً أرقاماً إحصائية هائلة من الأطنان المضبوطة في كل نوع على المستوى السنوي، ولو أخذنا مثالاً واحداً فقط لهذه الأرقام على مستوى العالم لوجدنا أن ما ضبط من الحشيش كان على النحو التالي:

مع ملاحظة الزيادة المطردة.

١٩٤٧ ـ ١٩٦٦ م ٣٤٢ طناً سنوياً.

١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ م ٢٥٠٠ طن سنوياً.

١٩٧٥ ـ ١٩٨٦ م ٩٥٠٠ طن سنوياً.

ويدخل في هذه الإحصائية ما ضبط عام ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م، إذ بلغ (١٨٠٠٠) طن من الحشيش، والمؤسف أن مناطق هذه الأطنان من البلاد (النامية) وتدخل معظم البلاد العربية والإسلامية في هذا الإسم.

حجم المشكلة (٢)

أما حول حجم مشكلة المخدرات على المستوى العربي فإن المؤلف يذكر تقرير بعثة الأمم المتحدة لدراسة مشكلة المخدرات في الشرق الأوسط، وكان هذا التقرير إثر زيارة للبعثة سنة ١٣٨٠ هـ ١٩٥٩ م، ثم يذكر بعض فقرات التقرير، ولكني ـ هنا ـ سأقفز مع المؤلف للعقد الهجري الميلادي المنصرم الذي يسميه المؤلف (الفترة الحرجة) حيث أجرى المكتب العربي لشؤون المخدرات دراسة اعتمد فيها على الاحصائية السنوية المتوفرة لدى المكتب الدولي العربي خلال الأعوام ١٤٠٠/١٤٠٦ هـ ١٩٨٠/١٩٨٦ م، وتشير نتائج دراسة المكتب العربي لشؤون المخدرات إلى أن الحشيش هو المخدر الأكثر شيوعاً، وقد بلغ إجمالي ما ضبط منه خلال سنوات الدرراسة السبع ٤٣٨ طناً ـ بمعدل سنوي قدره ٦٢ طناً ـ وقد ضبط ما يقرب من ثلث هذه الأطنان في سنة واحدة هي سنة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، إذ بلغ المضبوط فيها ١٣٥ طناً من الحشيش فقط.

ومثل هذه الأرقام ـ وليس في مقدارها ـ تذكر لأنواع أخرى من المخدرات، فقد بلغ ما ضبط من المواد المؤثرة على الحالة النفسية على شكل حبوب (٥٥,٥٠٠,٠٠٠) حبة، وحتى تكتب حرفياً لئلا يعتقد أن هناك إضافة في صفر أو صفرين (خمسة وخمسين مليوناً وخمسمائة ألف حبة) بمعدل سنوي مقداره ثمانية ملايين حبة، وكان أكبر عدد قد ضبط في سنة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. إذ بلغ تسعة عشر مليون حبة!! وفي البحث المزيد من الأرقام المذهلة.

التهـريب

وعند الحديث على التهريب يتطرق المؤلف لطرق ووسائل

وأساليب التهريب بدءاً بالجمال والسفن، وغواصات الجيب، ووسائل البريد، والحقيبة الدبلوماسية، واستغلال الجثث بحشوها بالمخدرات ـ والطرق في زيادة الابتكار صارت حديث المجالس ـ وأصبحت مهمة المكافح للمخدرات أن يبحث في كل شيء ذي تجويف.

ويتحدث المؤلف على مجموعات المهربين من حيث الجنسية موزعاً على المجموعات كل حسب جنسيته ويتعرض هنا للحديث على الأرقام الهائلة.

تقدير التكلفة

وعند الحديث في أسلوب تقدير التكلفة الاقتصادية لمشكلة المخدرات يشير المؤلف إلى الاهتمام الملحوظ بهذا الجانب ـ ولا زال الأمر بحاجة إلى مزيد من الأبحاث والدراسات للوصول إلى نتائج قريبة من الواقع ـ ويتحدث الباحث على النفقات من حيث ثمن شراء المخدرات ونفقات الأجهزة الدولية ونفقات الأجهزة الوطنية ويقسم الأجهزة الوطنية إلى أجهزة تابعة لوزارة الداخلية، وأجهزة تتبع وزارة الصحة، وأخرى تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية، ورابعة تابعة لوزارة الإعلام، وأجهزة تابعة لوزارة الدفاع، وسادسة لوزارة المالية، وأخرى لوزارة العدل، وثامنة لوزارة الخارجية، وأجهزة أخرى.

ويشير المؤلف إلى الأموال المعطلة في خلال ممارسة النشاط الآثم في الاتجار بالمخدرات، ويصعب تقويم الإضرار من خلال حصر المدمنين لأنهم لا يظهرون على مسرح الأحداث.

وهناك جانب المكاسب والإيرادات عند تقدير التكلفة الاقتصادية لمشكلة المخدرات، وهذه تنحصر في الاستعمالات العلمية للمخدرات، والغرامات التي تجبى من المحكوم عليهم بجرائم المخدرات، ومصادرة

الأدوات ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب جرائم المخدرات، وما تمت مصادرته من الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع ـ وتطرح المكاسب من النفات ليتبين ما تتكبده الدولة من نفقات في ملاحقة المشكلة أو الظاهرة والقضاء عليها ـ أو محاولة القضاء عليها.

المشكـــلات الأمنية

أما المشكلات الأمنية المعاصرة لظاهرة المخدرات فيمكن أن تنطلق من إثبات وجود علاقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات وجرائم الاعتداء على النفس والمال والعرض، وجرائم أخرى صغيرة تثبت وجود علاقة بينها وبين تعاطي المخدرات، إذ هناك علاقة بين المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمفرقعات، وعلاقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد، وعلاقة بين المخدرات والعنف، وهذه العلاقة قائمة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات وهذه الجرائم الأخرى، والأقل، أما العلاقة القائمة بين تعاطي المخدرات والجرائم الأخرى الأقل خطراً فيمكن أن ينظر إليها من خلال لجوء المتعاطي إلى السرقة، وقد يصحبها عنف، وقد ضبط شاب ألماني سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ارتكب ستمائة (٦٠٠) حادث سرقة مبكرة، والسرقة قد تكون في المال أو السيارات، والمنازل والمتاجر وبيع (الأجساد) بالنسبة للإناث المدمنات، هذا بالإضافة إلى أخطار تنجم عند تعاطي المخدر وقيادة السيارة أو المركبة، وفي ولاية واحدة أثبتت الإحصائية أن ٧٩٪ من المسجونين قد تناولوا (تعاطوا) مخدرات قبل ارتكابهم الجريمة.

نظام العـــدالة

وفي نظام العدالة الجنائية وإعدام مجرمي المخدرات يتعرض المؤلف لقرار هيئة كبار العلماء رقم ١٣٨ وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٠ هـ

بالإجماع، الذي تضمن أن مهرب المخدرات يعاقب بالقتل، وأن مروج المخدرات تعزيراً بليغاً وفي مصر أخذت دار الإفتاء بالقتل تعزيراً عقوبة لمهرب المخدرات والمتجر بها.

وفي خاتمة هذا القسم يؤكد الباحث على أن مشكلة المخدرات قد بلغت ذروتها في العقد المنصرم، واتضحت الرؤية حول أضرارها، وعقد العزم على التصدي لها من خلال الأحكام والاتفاقيات ووسائل التصدي الأخرى كالتوعية وإبراز الأضرار. ويدعو الباحث إلى التأكيد على عقوبة الإعدام لمهربي ومروجي المخدرات، واتباع هذه العقوبات في جميع المجتمعات وخاصة الإسلامية منها التي ربما كانت مستهدفة من خلال التهريب والترويج.

البقيـــة

وهذه العرض يغطي القسم الأول من الكتاب الذي خصصه الباحث اللواء الدكتور محمد فتحي عيد للحديث على نذر الخطر. وأجدني مضطراً للتوقف عند هذا أملاً في استعراض القسم الثاني من الكتاب الذي يتحدث على علامات التفاؤل، ويشغل نصف الكتاب تقريباً من ص ٩٥ ـ ١٨٨، ولا أقول إن هذا العرض يغني عن الرجوع إلى الكتاب، بل لعلي قد وفقت إلى محاولة جلب القارىء المهتم بهذا الأمر ـ وكلنا مهتمون ـ والمتخصص إلى التزود من معلومات الكتاب الحديثة الحقائق منها والبيانات الإحصائية التي أطلق عليها المؤلف كلمة (هائلة) وهي ـ حقاً ـ مذهلة، لا أقول يندى لها الجبين، ولكني أقول يشيب لها الرأس الذي لم يشب بعد، وهي جزء يسير من محاولة لإقناع الأمة الإسلامية جمعاء بالخطر المحدق بها، رغبة في التصدي لهذا الخطر على المستوى الدولي، والوطني الحكومي والأهلي. ولعل القافلة التي تجوب البلاد

اليوم جزء يسير جداً ـ مع الجهود المشكورة ـ من حملة التصدي، ولنا وقفة أخرى مع الجهود والاستراتيجيات ـ بإذن اللّه ـ في عرضنا للقسم الثاني من كتاب (السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات. . . نذر الخطر وعلامات التفاؤل) للواء الدكتور محمد فتحي عيد. وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٦٣٥٢

الأحد ٢٣ رجب ١٤١٠ هـ فبراير ١٩٩٠ م

المخدّراتُ.. والوقاية قبل العلاج

اعتاد بعض الناس على التمهل وطول التبصرُّ في بعض المشاكل ليس عجزاً أمامها، ولكن في سبيل مواجهتها من خلال مجموعة من الحلول لمعالجة ما خلفته وتخلفة هذه المشكلة أو تلك. وهنا تكمن المشكلة في حل المشكلات.. إذ يغفل البعض البحث عن جذور هذه المشكلات لاقتلاعها من المجتمع ويشغلون أنفسهم في البحث عن سبل العلاج.

مشكلة المخدرات اليوم في العالم من العمق والصعوبة بحيث إنها أصبحت تهدد مجتمعات غربية وشرقية متكاملة برجالها وأطفالها ونسائها وشبابها. تسربت المشكلة إلى المدارس الإبتدائية، أدخلت في الحلوى وفي الزهور وفي أدوات الزينة والتزين. لم يترك المروجون وسيلة خداع لسلطات الأمن إلا اتبعوها. وهم بصدد خداع الكلاب التي تدرب على كشف المخدر أينما كان. هناك صناعة على مستوى عال تهتم بسبل خداع الآخرين. ليست المشكلة مقتصرة على أفراد من أبناء مجتمع ما انحرفوا عن الطريق. هناك ما يسمى بالجريمة المنظمة التي تتبنى الترويج. في مجتمعات تعيش حروباً طاحنة ضحيتها الأبرياء من الناس في وقت لا يمكن أن تصل شظية طائشة حقلاً من حقول المخدرات. وانظروا إن

شئتم المجتمع السياسي في بعض دول جنوب ووسط أمريكا وأماكن أخرى من العالم تجدون أن بعضاً من الرجال ناشطين يقفون وقفات واضحة لحماية حقول المخدرات التي تشغل حيزاً غير يسير من مساحة البلاد. حتى فكرت بعض البلاد التي تضررت من هذه الحقول بإبدال مخدراتها بمحصولات تنفع الناس والأنعام من الحبوب والخضر والفواكه. ولكن ما ينفع الناس قليل المكسب لدى هؤلاء السماسرة ممن باعوا مع المخدرات ضمائرهم وسعادتهم، فكانت لهم من المصائب ما لا يستطيعون لها صموداً فانفقوا فيها ما كسبوه من حقول المخدرات، واللّه سبحانه وتعالى يمهل ولا يهمل.

إذا فمشكلة المخدرات في تلك البلدان، أن هناك من يحميها ومن يملك القوة في حمايتها، ومن هنا يجب أن يبدأ التفكير في اقتلاع هذه المشكلة من جذورها. قد يتصور المرء أن هناك أسلوباً سحرياً يمكن أن يعين في القضاء على هذه المشكلة كما تقضي الطائرات «الزراعية» على الجراد من خلال رشها بالمبيدات. وكذا مزراع المخدرات يمكن أن ترش من الطائرات بمحلول يصيرها إلى هشيم تذروه الرياح، ولكن هذا توقع نظري.

ولأن وضع المخدرات على هذه الشاكلة يتعين أن ينظر إلى المشكلة على أنها لن تحل بين يوم وليلة، فالأمر هنا يعود إلى القنوات النظامية في الهيئات الدولية التي يقع على عاتقها حماية المجتمع العالمي من الآفات التي تصيبه ويعاني منها، فالمفترض في اليونسكو أن تقضي على الجهل عند الأمم، والمفترض في اليونيسيف أن تهتم بالطفل والجوانب الصحية فيه والمفترض في الفاو أن تعالج القضايا الزراعية وهكذا، ولا بد من أن تهتم منظمة أو أكثر من هذه المنظمات مسنودة من مجلس الأمن ومن الحكومات الأخرى في سبيل شن حملة عالمية ضد هذا الوباء الشامل.

وبعض الحكومات أصدرت ونفذت العقوبات الصارمة ضد فئة المروجين، وهذه قرارات حكيمة تحمي تلك البلدان من الترويج في الداخل، ولكنها قد لا تستطيع ـ بحكم الأنظمة الدولية ـ أن تلاحق المروجين من الخارج، أولئكم الذين يمونون المروجين الصغار في مختلف، كما اتجهت المجتمعات التي تريد حماية نفسها من هذا البلاء إلى إنشاء مؤسسات تعنى بالعلاج في وقت يوجد فيه بعض من ابتلوا بالتعاطي والإدمان.

وإذا كانت الإفادة من تجارب الآخرين واردة إلا أن حلولاً وضعت لبعض المجتمعات لا ينتظر منها بالضرورة أن تكون قابلة للتطبيق في جميع المجتمعات نظراً للتفاوت في النظرة إلى الحياة بشكل عام، أولئك يبحثون كثيراً في العلاج على حساب الوقاية، ونحن بحكم الدين لسنا بأية حال وعلينا التركيز على هذا والدعوة إليه، وإن التعاليم عندنا لا تتهاون في الحكم على كل من يهدد أمن واستقرار المجتمع بأي شكل من أنواع التهديد، وأن الوضوع في هذه التعاليم تقويم لا يدع مجالاً للمناظرة أو النقاش حول تطبيق حكم أقل صرامة من حكم آخر، لأن فضائل تطبيق أحكام اللّه لا حصر لها في اجتثاث الجريمة من المجتمع وذلك سلوك غير سوي.

ثم تأتي بعد ذلكم حملات التوعية على جميع المستويات، تبدأ في المسجد فالمدرسة فالبيت فالصحف والمجالات والإذاعة والتلفزيون والمحاضرات والندوات والمنشورات والتحذيرات، وغيرها من الأساليب التي تبين للناس خطر المخدرات، وتؤكد لهم أن بلادهم عازمة من خلال قيادتها على حمايتهم وحماية الأجيال القادمة من الوقوع في هذا الداء، وأن هذا الأمر أصبح اليوم من أوليات اهتمامات الدولة.

وقد يتصور البعض أن الاتفاق الدولي من خلال المنظمات

والهيئات الدولية غير متحقق الآن في عالم الواقع، ولكن هذا التصور يحتاج إلى التعديل، لأن الأمر هنا لا يصطدم بأي ثقافة ترفضه، كما قد يُفرض أسلوب ثقافي على حساب ثقافات أخرى وهو لا يحتاج إلى مزيد من التضحيات في الأنفس والأموال، فالأموال التي تتفق على المخدرات والضحايا التي تسقط نتيجة الإدمان أكثر بكثير مما ينفق على بعض مستلزمات الحياة اليومية، ولعل ما يزيد الأمر سوءاً في كثير من الدول الصناعية التي ابتليت بتفشي المخدرات أن الضحايا قد تبقى في أجسامها حين تذهب عقولها، فتكون عالة على المجتمع تقام لها المؤسسات والمصحات والبيوت الخاصة. وعليه فلا بد من النظر إلى القضاء على المشكلة على أن فيه توفيراً مالياً وبشرياً للأمم، وستفقد الكثير إن لم تعمد إليه. هذا بالإضافة إلى أن هناك إتفاقاً دولياً على خطر المخدرات على العالم كافة. ولعل لقاء فيينا في العام المنصرم ١٩٨٧,١٤٠٧ م يعتبر خطوة إيجابية في تحديد سياسة موحدة للقضاء عليه. ولن يقف في طريق هذا المشروع إلا ذوو المصالح الذاتية المؤقتة في تلك الدول التي تشجع زراعة هذا البلاء. وهي لا تتعدى مجرد الطمع في الكسب الحرام حينما يكون هؤلاء أسرى الشيطان يصرفهم كيفما يريد.

وإن المرء ليتطلع إلى اليوم الذي يرى فيه المجتمعات البشرية وقد اجتثت من واقعها داء المخدرات. وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٥٧٨٤

السبت ١٧ ذو الحجة ١٤٠٨ هـ ـ ٣٠ يوليو ١٩٨٨

القافلة... العزم والجزم والحزم

أكد المدير العام لمكافحة المخدرات بالإنابة أن المملكة العربية السعودية ـ بفضل من الله ـ لا تعاني من مشكلة المخدرات، فهي لا تنتج المخدرات، ولا تصنع المخدرات ولا تصدر المخدرات (الخام والمصنعة)، ولا تستورد المخدرات.. وما تقوم به المملكة من حملات توعية وملاحقة إنما هي للقضاء على نماذج لا تشكل ظاهرة بالمجتمع السعودي، ولا يعني هذا انعزال هذا المجتمع عن القرية التكنولوجية التي تحول إليها العالم، فهناك نماذج على قلتها وضآلتها في هذا المجتمع ربما تأثرت بهذه الظاهرة، إما عن طريق الاحتكاك بالآخرين خارج البلاد، وإما نتيجة احتكاك الآخرين من خارج البلاد بالمجتمع عن طريق الاستعانة ببعض العاملين في الأعمال التي تعج بها البلاد، فيستغل بعض من هؤلاء وجوده ويحاول الثراء السريع والمحرم عن طريق الترويج.

وقد انطلقت يوم السبت الماضي الموافق ١/ ٧/ ١٤١٠ هـ قافلة التوعية بأضرار المخدرات على النفس وعلى المجتمع تجوب البلاد، وسطها وشرقها وغيرها. وهي فكرة فريدة تبناها الأهالي من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ورعتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، بالتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ورأينا جزءاً من

الحملة وفيها مجموعة من الشباب يدب فيها الحماس والعزم على أن يصلوا إلى كل منزل وإلى كل شاب وشابة. وهذه فكرة طيبة تنبه الغافل، وتذكر الناسي، وتثير الفضول لدى الجاهل وتؤكد ما لدى العالم... فالمخدرات هم يهدد مجتمعات ويهدد جيلاً كاملاً، ويهدد الأمة.. وكل شاب معرض للوقوع في حبائل هذا الطاعون ما لم تتخذ الاحتياطات الوقائية والتي يأتي على رأسها الفتوى التي صدرت عن هيئة كبار العلماء بالإجماع والتي - هذه الفتوى - تقضي بقتل مهرب المخدرات. وإنزال أقصى العقوبة بالمروج الذي يسعى بالفساد بين الناس، وكان من أثر هذه الفتوى:

١ - انحسار انتشار المخدرات وتهريبها بمعدل ٤٠٪ بعد صدور القرار.

٢ - ارتفاع قيمة المخدرات ارتفاعاً باهظاً - وهذا يوحي بزوال وجودها.

٣ - الزيادة في وعي الناس تجاه المخدرات وإدراكهم لمدى خطورتها.

٤ - إحجام بعض من تسول لهم أنفسهم التهريب أو الترويج.

ويشير الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير في بحث قدمه في «ندوة آثار الأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات» وعنوانه (المخدرات: المشكلة والعلاج) وأصدرته الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وصدر في رمضان سنة ١٤٠٨ هـ إلى إجراءات بنائية يقترح مراعاتها للحد من انتشار المخدرات ترويجاً وتهريباً ويدخلها في الأسس التربوية لتكوين شخصية المسلم. ومن هذه الإجراءات باختصار:

١ - الحد من استيراد العمال الأجانب - ويعبر عنه البعض بالعمالة الأجنبية.

٢ - الحد من السياحة السيئة - وقصد بها السياحة خارج البلاد.

٣ ـ وبالمقابل تشجيع السياحة الداخلية في مدن المملكة ومناطقها.

٤ ـ الدقة في الجمارك.

٥ ـ زيادة التعاون الفعال مع الدول ـ الدولة السعودية هنا ـ في مكافحة المخدرات.

٦ ـ القضاء على المخدرات في مراكز إنتاجها ـ وإبدال نشاط من يزرعها في تلك البلدان بما ينفع من المحصول.

٧ ـ تربية الشعور الإيماني في النشء والشباب والعامة.

٨ ـ توجيه أنظمة التربية والتعليم والتركيز على الشعور بالانتماء العقيدي والانتماء للأمة.

٩ ـ توجيه أجهزة الإعلام نحو الإسهام بقيام الأجهزة بأثر بناء وفعال في المجتمع.

١٠ ـ التوعية بأضرار المخدرات إعلامياً معهوداً وإعلامياً غير معهود كالقافلة مثلاً.

١١ ـ قيام الأسرة بواجبها.

١٢ ـ القدوة الحسنة ـ في الأقران والأساتذة والرؤساء ـ والمحيط كله.

١٣ ـ استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب.

١٤ ـ الاهتمام بأثر المسجد التربوي والروحي والاجتماعي.

١٥ ـ القوة في بناء الشباب عقلياً وجسمياً وعاطفياً.

١٦ ـ التحكيم الصادق والكامل للإسلام والفتوى برهان على ذلك.

١٧ ـ إقامة المعارض المتنقلة التي تجوب المدن والقرى، والقافلة مثال على ذلك.

ولم يهمل المؤلف الأسلوب العلاجي لمن تورطوا في المخدر..

والنتائج التي يقوم بها هذا الأسلوب توحي وتبشر بخير بإذنه تعالى.

ويقترح الدكتور أحمد محمد البناني في بحث سماه «المخدرات ومنطلقات الأمر السامي» وطبع كما سالفه أربعة اقتراحات خرج بها من بحث مطول حول المنطلقات الدينية والأمنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية وهذه المقترحات تتلخص في التالي:

١ ـ العمل بالخيارات كلها التي أتت بها الآية الكريمة في قوله تعالى: «إنما جزاء الذين يحاربون اللّه ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتّلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» وذلك بحسب حالة المهرب أو المروج.

٢ ـ نشر الوعي للتدين الصحيح المبني على العلم والتعقل واحترام المتدينين من الشباب والشابات والرجال والأطفال بحيث يصبحون قادرين على تبوّء مكانة القدوة.

٣ ـ تحديد مكافآت مقطوعة ـ تحكمها لائحة ـ أو دائمة للمشاركين في عمليات الكشف عن المروجين والمهربين، وكل حالة بحسبها.

ويذكر الدكتور موسي بن سليمان الدويش في بحث عنوانه «أثر المخدرات على الضرورات الخمس» نشرته الرئاسة العامة لرعاية الشباب في المناسبة نفسها قوله:

«.. فضرر المسكرات واضح للعيان، أما المخدرات فإن ضررها أعظم لأنها صنعت خصيصاً لهذا الغرض المدمر.

لذا فإن أفضل علاج هو حسم الشر من بدايته قبل أن يستفحل بأفضل العقوبات الرادعة.

ويجب أيضاً تقوية الوازع الديني في نفوس الناس، وذلك بالأمر

بالمعروف والنهي عن النكر، واستعمال أفضل الأساليب في توجيه النشء وتربيتهم تربية إسلامية سليمة، فكلما قوي الإيمان في نفوس الناس ابتعدوا عن تلك الخبائث، ويجب ألا ننسى موقف المسلمين من الخمر عندما جاء تحريمها في نهاية الأمر حيث أريقت الخمر الموجودة عند الناس، استجابة لنداء اللّه».

وفي بحث تحت عنوان «أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية منها» يقدم الباحث الدكتور أحمد عطية بن علي الغامدي جملة من الاقتراحات في سبيل الوقاية والعلاج من هذه البلوى. ومجمل هذه الاقتراحات كالتالي:

١ ـ دعوة الأسرة إلى النهوض بواجبها في إعداد النشء ورعايته وفقاً لأسس التربية الإسلامية الصحيحة.

٢ ـ العمل على التوسع في تشجيع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين أفراد المجتمع.

٣ ـ تنقية المجتمع المسلم من كل ألوان الفساد والانحراف ومقاومة جراثيمه والقضاء على أسباب الجريمة.

٤ ـ العناية بالجانب السلوكي لدى الطالب عند إعداد مناهج التعليم في جميع مراحله وفقاً لمبادىء الإسلام الخالدة.

٥ ـ عرض البراهين الإسلامية في التحذير من المسكرات والمخدرات في مناهج التعليم في المراحل المختلفة، وشرح أضرارها التي تهدد العقل والخلق.

٦ ـ وضع خطة شاملة لمعالجة مشكلات الشباب النفسية والاجتماعية والسلوكية في وضوء أحكام الإسلام وتوجيهاته، وتقوم بهذا الجهات المعنية برعاية الشباب.

٧ ـ عدم الفصل بين المسكرات والمخدرات، نظراً للترابط الوثيق بينها فتحاربان بالحزم والقوة نفسها.

٨ ـ التركيز في معالجة المدمنين على العلاج النفسي، وتطوير أساليب هذا العلاج والحد من استعمال العقاقير.

٩ ـ قيام المجتمع بمسؤوليته تجاه أفراده وأمته بعدم التستر على كل من له أثر في نشر المخدرات بالتهريب أو الترويج أو التعاطي.

١٠ ـ التحذير من صحبة الأشرار ورفقاء السوء من المتعاطين والمروجين والمهربين ببيان خطرهم وفضح أساليبهم.

١١ ـ إحكام الرقابة على المادة الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام، بحيث تكون بناء تسهم في جلب النفع للمجتمع في المجالات الثقافية والأخلاقية والصحية.

١٢ ـ العناية بأسر من يقعون فريسة للمخدرات والمسكرات ورعايتهم دينياً واجتماعياً ومادياً حماية لهم من الضياع والانحراف.

١٣ ـ إقامة معارض طبية متنقلة في أماكن تجمعات الشباب توضح الغوائل الناشئة عن تعاطي المسكرات والمخدرات.

١٤ ـ التدقيق في شخصية كل من يستقدم للعمل في المملكة، ومحاولة معرفة ماضيه السلوكي والحد من استقدام العاملين من الخارج.

١٥ ـ إجراء فحص طبي دقيق على كل من يتقدم بطلب رخصة قيادة أو جواز سفر أو بطلب الالتحاق بالوظيفة للتأكد من عدم تعاطية لأي مسكر أو مخدر.

١٦ ـ الدعوة إلى تعاون وثيق بين أقطار الأمة الإسلامية كافة من أجل محاربة المخدرات، والبحث عن طريق المؤتمرات عن السبل الكفيلة بتحقيق هذا التعاون.

وبعد، فهذا عرض سريع لأربعة أبحاث تدور حول آثار الأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات، وتبقى أربعة أخرى يتم عرضها في وقفة قادمة ـ إن شاء اللّه ـ ثم نخرج بنتيجة عامة حول وجهة هذه الأبحاث، وسنلحظ أن العزم والجزم والحزم التي انطلقت بها القافلة تتمثل في مجموع هذه الأبحاث. وفق اللّه العاملين على هذه القافلة من المسؤولين والشباب المهتمين والمخلصين، وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٦٣٣٨

الأحد ٩ رجب ١٤١٠ هـ ـ ٤ فبراير ١٩٩٠ م

القافلة.. التوعية والعضوية

تأتي القافلة وهي تؤدي أثراً أو آثاراً إيجابية نبيلة من هذا المجموعة، فجانب التوعية برزت أهميّه واضحة خلال العرض لهذه الاسهامات، وتمثلت في القافلة ثلاث مرافق مهمة في هذا الصدد وهي الرئاسة العاملة لرعاية الشباب، والادارة العامة لمكافحة المخدرات، واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

بمناسبة جولة القافلة السعودية للتوعة بأضرار المخدرات التي بدأت مسيرتها مع غرة شهر رجب، وقفت السبت الماضي مع أربعة أبحاث قدمت لندوة الأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات، التي أقامتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

ويطيب لي اليوم أن أعرض لأربعة أبحاث أخرى قدمت في الندوة المذكورة، ثم أحاول أن أخلص إلى النتيجة من الأبحاث الثمانية حول موقف هذا المجتمع ـ حكومة وشعباً ـ تجاه آفة المخدرات.

وقد قدم الدكتور خضير بن سعود الخضير بحثاً في الندوة بعنوان «عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي»، وتحدث فيه في المنطلقات الإسلامية للأمر السامي، وكذلك المنطلقات الاجتماعية والمنطلقات الاقتصادية على

المستوى الشخصي، والأسري، والعام، والمنطلقات الصحية، والمنطلقات الأمنية. . وقد قام البحث المذكور على دراسة شارك فيها «٢٢٢» فرداً من أعضاء هيئة التدريس والموظفين السعوديين بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وخرجت بنتائج جاءت منثورة في الدراسة. والمهم هنا في هذا العرض الوقوف عند مناقشة النتائج حيث أكدت الدراسة على:

١ ـ أهمية التمسك بالعقيدة الإسلامية كمبدأ أساسي لخلاص الأمة من جميع المشكلات.

٢ ـ وأشارت إلى أن غفلة رب الأسرة وانشغاله يعدان سبباً رئيساً في انحراف الأبناء.

٣ ـ ورأت الدراسة أن السفر إلى الخارج يشكل سبباً مباشراً في انتشار ظاهرة المخدرات.

٤ ـ كلما تقدمت السن بالأبناء أصبحت مشكلة ظاهرة المخدرات تشكل قلقاً واضحاً لرب الأسرة.

٥ ـ ضعف الأثر الذي تقوم به وسائل الأعلام المختلفة في مجال التوعية، ولدى هذه الوسائل القدرة على تقديم الكثير في مجال التوعية، لقدرتها على الوصول إلى الأفراد أينما وجدوا.

٦ ـ ترى الدراسة كفاية الأمر السامي، الخاص بقرار العقوبات بحق المهربين والمروجين، في الحد من مشكلة انتشار المخدرات، مع ضرورة مساندة الآباء وأولياء الأمور في مراقبة الأبناء.

٧ ـ وخرجت الدراسة بنتيجة تقرر وتشيد بمناسبة التوقيت للقرار في تخليص الأمة من شرور وأخطار المخدرات.

٨ ـ أكدت الدراسة على أن من أهم أسباب تعاطي المخدرات قرناء السوء.

٩ ـ وسبب آخر من أسباب تعاطي المخدرات يكمن في تفكك الأسرة، الذي قد يؤدي إلى الحاجة إلى المال، أو يؤدي إلى توفير السيولة لدى الشاب مع توفر الفراغ، وانعدام الرقيب.

وإزاء هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، لعل من أهمها باختصار:

١ ـ التكثيف من الندوات المتعلقة بتبيان مضار المخدرات.

٢ ـ تشجيع البحوث في مجال مكافحة المخدرات والإفادة من الدراسات السابقة.

٣ ـ التأكيد على أهمية وسائل الإعلام في التوعية بأضرار المخدرات.

٤ ـ تكثيف المراقبة في المدراسة العامة، لئلا يتعرض التلاميذ الإغراءات بالمخدرات.

٥ ـ تزويد تجمعات الشباب من مدارس وأندية وبيوت بالنشرات والأفلام العلمية التي تبين مضار أخطار المخدرات.

٦ ـ إيجاد البديل، بإعداد البرامج المناسبة لشغل أوقات الفراغ لدى الشباب.

٧ ـ التأكيد عل أثر الرئاسة العامة لرعاية الشباب والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الاتصال بأولياء الأمور من موظفي الدولة والعاملين في القطاع الأهلي وتزودهم بالنشرات للتوعية.

٨ ـ تزويد منافذ المملكة ـ ومداخلها ـ بإشارات ثابتة تحمل ما يتضمنه القرار من عقوبات لمهربي ومروجي المخدرات.

٩ ـ توزيع النشرات الأعلامية من قبل الرئاسة العامة لرعاية الشباب والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في تجمعهات الشباب مثل الرياضية في الملاعب أثناء إقامة المباريات.

١٠ ـ الدعوة إلى تعميم مضمون القرار السامي على الدول التي تعاني من تفشي ظاهرة المخدرات، حيث كان أثر القرار انحسار نشاط مهربي ومروجي المخدرات بمعدل ٤٠٪ منذ صدور القرار «تصريح للواء إبراهيم الميمان/ المدير العام لمكافحة المخدرات بالإنابة في جريدة الجزيرة، عدد ٥٤٣٥ ليوم الخميس ١٠/١/١٤٠٨ هـ».

ويدرس الدكتور محمد إبراهيم زيد الجوانب الاجتماعية والأمنية لمشكلة المخدرات، فيعرض للجوانب المتعددة لمشكلة المخدرات، ويطرح مجموعة من الاسئلة حول حقيقة المشكلة وكونها مشكلة اجتماعية، والعلاقة بين الإدمان والسلوك الإجرامي، وحجم المشكلة على المستويين المحلي والدولي، وإمكان مجابهة مشكلة المخدرات في حالة الإدمان والاستراتيجيات الفعالة لمكافحة المخدرات، والنتائج العلمية المستقرة في ميدان المعاملة والمكافحة، وأثر الطب والتحليل النفسي والعمل الاجتماعي على عمليات العلاج، وإعادة التأهيل ومدى اقتصار معاملة المدمنين على فريق متخصص دون فريق آخر، وأثر الدين في مجال مكافحة تعاطي المخدرات، وأثر التشريع في عملية الرقابة والمكافحة والمعاملة والعلاج.. وغيرها من الاسئلة التي تدل على أن هناك جوانب متعددة لظاهرة المخدرات. ويؤكد الباحث عل النظرة الشمولية لهذه الجوانب عند معالجة هذه الظاهرة، لئلا تبوء المحاولات بالفشل إذا ما ركزت على جانب دون آخر، أو على جوانب دون أخرى.

ثم يعرض المؤلف لعقوبة الإعدام بعد أن يتوسع في الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات، والجوانب الأمنية للمشكلة. وفي عرضه لعقوبة الإعدام يحاول الرد على بعض المشككين من ذوي الأهداف المشبوهة، ويلخص الردود في أن المسألة لا تتعدى الانطباعات الشخصية التي يبثها هؤلاء أو الأغراض ذات الخلفيات المغرضة على المستوى

الدولي، والآراء النظرية والتحليلات الغائبة، وأن الدعوة من قبل هؤلاء حول العقوبة تتلوها دعوات لإلغاء المؤسسات العقابية.

ويؤكد على أن من منطلقات الداعين إلى إلغاء العقوبة هي محاولات التشكيك في الجوانب الدينينة الخلقية في أثر العقوبة، وأن عقوبة الأعدام تتعارض مع حقوق الإنسان كما يدعون «!!».

ويسهم الدكتور محمد بن على البار في الندوة ببحث خصصه للمنطلقات الصحية للأمر السامي: الأضرار الصحية للمخدرات، فيعرض لبعض أنواع المخدرات، ثم يتحدث على مثبطات الجهاز العصبي المركزي، ومثبطات الجهاز العصبي «الكحول» والمواد المنبهة المسببة للاعتماد.

والعرض في مجمله متخصص، وقد يكون من الصعب التوسع فيه هنا لعلميته الدقيقة، وميله إلى المصطلحات الطبية، إلا أني أستطيع القول إن البحث يرصد أضرار المخدرات الصحية رصداً دقيقاً «مجدولاً» ولا يقتصر على المفهوم الشائع في رصد الأضرار، ولكنه يدخل في مفهوم المخدرات والمكسرات والمنبهات الأخرى بما فيها الشاي والقهوة وما تحتويه من الكافين.

والوقفة الأخيرة في العرض للأبحات المقدمة في ندوة آثار ما قرره كبار العلماء والأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات مع بحث قدمه الدكتور عبد الله العلي الركبان بعنوان «حكم المخدرات وعقوبتها في الشريعة الإسلامية» عرض فيه المؤلف لحكم المخدرات بعد تعريفه العلمي لغة واصطلاحاً لمفهوم المخدرات، ثم أورد أدلة التحريم وناقشها من الكتاب والسنة وأوصلها إلى ستة أدلة. ثم تعرض لحكم الاتجار بالمخدرات وترويجها.

وتحدث على عقوبة المخدرات من حيث التناول أو الاتجار

والترويج وينقل عن الشيخ «محمد بن إبراهيم» رحمه الله تأكيداً على أن عقوبة متعاطي المخدرات تعزيرية قوله: «ونحيطكم علماً بأن باب التعزير واسع يستطيع ولي الأمر عن طريقه أن يفرض من العقاب ما يكون كافياً للزجر، مانعاً الإجرام»، عن فتاوى الشيخ ١٢/ ١١٦. ويؤكد الباحث على عقوبة الإعدام بالنسبة للمتاجرين والمروجين، ويؤيد ما يذهب إليه بمبررات خمسة يحسن الرجوع إليها للفائدة.

وعندما يتحدث على الآثار المتوقعة من صدور الأمر السامي المتضمن توقيع عقوبة القتل على مروجي المخدرات، يؤكد على فعالية الفتوى والأمر السامي في الأحجام عن الجريمة، ما دام الحزم مقترناً بتلك العقوبة عند التطبيق.

ثم يحدد الباحث بعض السبل للوقاية من تفشي المخدرات في المجتمعات الإسلامية مثل:

١ ـ تقوية الإيمان في النفوس.
٢ ـ القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٣ ـ بيان حرمة الاختلاط بأصحاب المخدرات والجلوس معهم.
٤ ـ توعية المجتمع بما يترتب على المخدرات من أضرار.
٥ ـ الحزم عند تطبيق العقوبات على أصحاب المخدرات.
٦ ـ التوسع في سبل العلاج كالمصحات للمدمنين.
٧ ـ العناية بتربية النشء تربية إسلامية صحيحة.
٨ ـ العمل على توفير سبل العيش الكريم، والحياة المطمئنة لكافة أفراد المجتمع.

الثمـــرة..

ومن خلال استعراض الأبحاث الثمانية نجد أن هناك اتفاقاً على

مجموعة من الجوانب التي ستعمل على الحد من تفشي مشكلة المخدرات في أي مجتمع، ومجمل هذه الجوانب:

١ ـ ضرورة زرع الوازع الديني في المجتمع والتأكيد عليه.

٢ ـ التأكيد على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ ـ التأكيد على أثر أولياء الأمور في الرقابة والمتابعة.

٤ ـ التأكيد على أثر المدرسة وتجمعات الشباب في الرقابة والمتابعة.

٥ ـ التأكيد على وسائل الإعلام وأثرها في التوعية بالنشر أحياناً، وبعدم النشر أحياناً أخرى.

٦ ـ التأكيد على شغل الفراغ لدى الشباب بما يصرفهم عن التفكير في الإنحراف.

٧ ـ التأكيد على القرناء وأثرهم في توجيه من يخالطهم.

٨ ـ التأكيد على أثر الرئاسة العامة لرعاية الشباب والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في التوعية.

٩ ـ التأكيد على الدراسات والأبحاث والندوات والمحاضرات والمؤتمرات في الجانب العلمي.

١٠ ـ التأكيد على توجيه برامج التربية نحو بناء الإنسان الصالحح بكل مقومات الصلاح.

١١ ـ التأكيد على أثر الأهل في الإسهام في الحملة ضد المخدرات.

١٢ ـ التأكيد على الحد من استقدام العاملين الأجانب، والتحري حولهم قبل استقدامهم.

١٣ ـ التأكيد على تضييق نطاق السفر إلى الخارج مع إيجاد البدائل المناسبة.

١٤ ـ التأكيد على أثر منافذ ـ مداخل ـ المملكة، وما يناط بالعاملين بالجمارك من مسؤوليات، وكذا سلاح الحدود.

١٥ ـ التأكيد على أثر المساجد وخطباء الجمعة، وحلقات العلم والدرس.

١٦ ـ التأكيد على سبل العلاج والرعاية بعد الوقوع في الخطر، ورعاية أسر الواقعين.

١٧ ـ التأكيد على التعاون الوثيق بين الدول الإسلامية على الخصوص.

١٨ ـ التأكيد على الجوانب المتعددة لظاهرة المخدرات عند الوقاية، أو العلاج.

١٩ ـ التأكيد على أن هناك قوى يهمها الترويج وتفشي المخدرات في المجتمعات.

٢٠ ـ التأكيد على الحزم في توقيع العقوبات، وعدم الالتفات إلى الأصوات المغرضة.

وتأتي القافلة وهي تؤدي أثراً أو آثاراً إيجابية نبيلة من هذه المجموعة، فجانب التوعية برزت أهميته واضحة خلال العرض لهذه الإسهامات، وتمثلت في القافلة ثلاثة مرافق مهمة في هذا الصدد وهي الرئاسة العامة لرعاية الشباب، والإدراة العامة لمكافحة المخدرات، واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، التي قال عليها صاحب السمو الملكي الرئيس العام لرعاية الشباب أنها بدأت المشاركة الفعلية مع القافلة، وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٦٣٤٥

الأحد ١٦ رجب ١٤١٠ هـ ـ ١١ فبراير ١٩٩٠ م

التدخين.. في صناديق الطائرة..!

الحديث على التدخين والمدخنين حديث يبدأ دائماً ولا ينتهي. فالتدخين اليوم أصبح قاسما مشتركا بين الشعوب، وأصبح وجبة سريعة يتناوله الفقير والغني، الكبير والصغير فكثير من الصغار، يقلدون فيه الكبار زعماً منهم أنهم إلى منازل الكبار وصلوا.

وبالرغم من إدراك الكثيرين لأضراره إلا أن البعض يكاد يسلم فيه على أنه شر لابد منه في حياة الكثيرين خاصة إذا وصل بالبعض إلى درجة عدم المقدرة الذاتية في الكف عنه أو نسيانه كما إذا ارتبط بالمجهود الذهني والفكري فصار المفكر لا يستطيع التفكير أو طرق أبوابه حتى يرى عقدا من الدخان يتطاير بخيلاء وغنج من لفافة التبغ وهي تقبع متحرية على جانب من «الطفاية» أو بين أصبعي صاحبها الشاهد والأوسط معلنة له أن هذا الدخان المتطاير في الفضاء كان الأولى به أن يأخذ مكانه بين رئتيه ليصفى هناك ثم يخرج دخاناً آخر بشكل عصبي سريع مناقض تماماً لما كان عليه قبل أن يزور الرئتين ويعمل بهما عمله.

ولأن التدخين يعمل هذه الأعمال وغيرها كثير تجد البعض من المدخنين لا يرتاح كثيرا عندما يرى شيئاً سلبياً يذكر عن التدخين، وهذا أمر مشترك في كل مكان، فترى المدخن يعترف بضرره ولا يناقش في

ذلك أحداً لكنه لا يجب أن يعاد عليه هذا الأمر في كل وقت وبكل مناسبة، وربما أحياناً بغير مناسبة والبعض ربما أدى به الأمر إلى الاصرار عليه كلما تكرر الحديث السلبي عليه، خاصة من أولئك الذين تربطهم به علاقة قوية من قرابة أو صداقة أو نحوها.

والتدخين اليوم تجارة عالمية فالذين لا ينتجون التدخين ولا يزرعون التبغ يضربون عليه المكوس العالمية، فضريبة التبغ مصدر اقتصادي في بعض الدول ولا تكاد تستغني عن هذا الضريبة وإن كان الأفراد فيها لا يقرون هذا الأسلوب.

وعلى طريقة «مصائب قوم عند قوم فوائد» ظهرت أيضاً النظريات والاقتراحات التي تدعو إلى مساعدة العامدين إلى ترك التدخين أو الإقلاع عنه كما يقال عادة، وأقيمت جمعيات كثيرة ومتنوعة للمدخنين، وتبيان أضراره وملاحقة البحوث حوله وتعميم نتائجها واتباع كل الأساليب التي تعود في النهاية بمحاولة إقناع المدخنين بتركه أو التخفيف منه، وتجري لذلك الدراسات المستفيضة والمنوعة كذلك، والتي أضبحت تأخذ طابعاً تنظيريا يعمد إلى استعمال الأسلوب الإحصائي في تحليل الدراسات فيخرج منها الطريف والظريف وربما خرج منها أحياناً نتائج عجيبة تكاد لا تصدق، ومن ذلك الدراسة التي خرجت بنتيجة نأن الرجال يقلعون عن التدخين بشكل تدريجي، والنساء في مجتمعات أخرى يقبلن على التدخين بشكل تدريجي، ففي الوقت الذي يخف فيه المدخنون تزداد فيه المدخنات من النساء.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية استطاع المناوئون للتدخين أن يجعلوا يومًا واحدًّ في السنة خاصًا بهم، يدعون فيه المدخنين منهم خاصة إلى الاقلاع عن التدخين في هذا اليوم المذكور، وتتبعوا نتائج هذه الدعوة مع من يستجيب لها فوجدوا نسبة لا بأس بها ممن يقلعون عن

التدخين ذلكم اليوم يتركونه نهائياً، والبعض يقلل منه على أقل تقدير، والبعض يتعاطف مع الدعوات ولكنها لا تؤثر فيه من قريب أو بعيد.

الحمـــلات ضـــده

ويصبح التدخين اليوم مجالا من مجالات السياسة، ففي مدينة كبيرة جداً مثل سان فرانسيسكو في كاليفورنيا كان أحد شعارات الترشيح لعمدة هذه المدينة هو فرض حظر على التدخين في الأماكن العامة وفي الماتب ووسائل المواصلات العامة، وفي الوقت ذاته وجد ممثلون للتدخين يدافعون كثيراً عنه في المحافل والمجالات الأخرى ويدعون إلى تخفيف ضرائب الدولة عليه، وذلك ليستطيع من يمثلهم هؤلاء الممثلون أن يبيعوا وينتجوا أكبر قدر ممكن من التبغ، وربما يزرعونه كذلك.. واشتعر أحد رجالات السياسة هناك بدفاعه المستمر عن التدخين، وكان يفضل دائماً أن يخرج للعامة وقد قبض على «سيجار» ضخم من النوعية المصنعة في كوبا المشتهرة في صنع مثل هذا النوع من وسائل التدخين.

ويتعدى التدخين المجال السياسي ويصبح الموقف منه موقفاً سلبياً مجالا آخر ولكن من الناحية الاقتصادية، فقد عمدت إحدي شركات الطيران الأمريكية إلى منع التدخين على متن طائراتها في رحلاتها المحلية، وركزت على ذلك وأصرت عليه، وكانت تجربة تنبأ لها البعض بالفشل الذي ربما أدى بهذه الشركة إلى الإفلاس إذا ما أصرت على موقفها من التدخين، أو تعود عن هذا الموقف وتتيح الفرصة للمدخنين أن يدخنوا كما شاؤوا متى ما شاؤوا.. ولكن هذه الشركة أصرت على موقفها، ولم يتغير إقبال المسافرين عليها، وكان قرارها قد قوبل بالقبول والإعجاب في وقت تتردد فيه في ذلك المجتمع عبارة «إن الزبون دائماً على حق» ولكن هذه النقلة أوحت للكثيرين أن الشركة هذه المرة كانت على حق.

وتعتمد الخطوط العالمية إلى تحديد أماكن للمدخنين، وذلك مراعاة منها لمشاعر غير المدخنين ممن لا يقبلون أن يكونوا بين مدخنين لأسباب مختلفة دينية وصحية واعتبارات أخرى تتعلق بخوف البعض من أن يستهويهم منظر الدخان المتصاعد من لفافات التبغ ـ قبل أن يصفى ـ فيتناولون علية اللفائف ويعمدون إلى تصفية التبغ المتصاعد من هذه اللفافات! وتسير على هذه الخطوة وسائل المواصلات ـ الأرضية ـ الأخرى من قطارات وحافلات.

والذي لا بد من التعرض له هنا أن الحملات على اختلاف أساليبها لم تقابل بالاستحسان من قبل الجميع، إذ إن هناك فئات من الناس لا تعجبهم القيود على التدخين بأي حال من الأحوال، ويدعون أن هذه الحملات إنما تعمق عند الكثيرين فكرة التدخين وتجعلهم يصرون عليه، مما يعود بنتائج سلبية غير متوقعة.

وفي بلادنا هنا الطيبة الطاهرة، صدر توجيه ملكي كريم بعدم التدخين في مكاتب الموظفين. وهي لفتة من تلك اللفتات التي تسعى دائماً إلى بناء مجتمع طيب صحي صاف يفضل أن يرى الدخان يتطاير من مداخن المصانع، بدلاً من أن يتصاعد من أفواه وصدور أبناء هذا الوطن الحبيب، وفي هذا أيضاً إيحاء للجميع بعدم رضا الدولة بهذه الظاهرة وعدم إقرارها لها، والتشجيع المباشر على الحد منها في سبيل الإقلاع عنها في مجتمع له طابع متميز يحسد عليه من قبل مجتمعات أخرى لم يعد في إمكانها أن تنهج هذا النهج السليم.

في الخطوط السعودية

والخطوط الجوية العربية السعودية من حيث كونها مرفقاً حيوياً من مرافق هذا المجتمع الطيب تعكس دائماً هذا المنهج السليم، وهي سباقة

إلى تبني كل ما يعكس انتماءها إلى مجتمع مسلم لا يؤمن إلا بكل ما هو طيب ونافع. وتميز الخطوط السعودية هذا أعطاها دفعات من الاحترام على مستوى عالمي لم تحظى به كبريات الخطوط العالمية، والسعودية من كبرياتها. وهي تبدأ رحلاتها دائما بقراءة خاشعة من كتاب الله مناسبة للسفر معلنة للملأ اعتمادها دائماً وأبداً على الله متكلة عليه، مهما وصلت أساليب الصيانة فيها إلى القمة في الدقة والعناية كما هي عليه طائرات الخطوط السعودية. هذه الجوانب وغيرها توحي دائماً بأن هذا المرفق الحيوي سابق إلى أن يشعر الكثيرين بانتمائه إلى المملكة العربية السعودية.

هذا الأسلوب في النظر إلى الرحلات يجعل المرء يطرح فكرة فيها شيء من الخير للخطوط السعودية في رحالاتها الداخلية لا تتجاوز عادة الساعتين ـ رحلة الظهران إلى جيزان تستغرق ساعة وخمساً وأربعين دقيقة، وهذه أطول رحلة داخلية تقوم بها السعودية في رحلاتها، عبر الطلب من ركابها بالامتناع عن التدخين على متن طائراتها في رحلاتها الداخلية خاصة. ولعل هذا يبدأ أولاً بالرجاء وطلب التعاون، ثم يعمد بعدئذ إلى استصدار قرار يمنع فيه التدخين في هذه الرحلات، فمن حق غير المدخنين على المدخنين أن يمتنعوا عنه لساعات قليلة.

ربما قوبلت هذا الفكرة في البداية بعدم القبول من قبل مجموعة لا بأس بها من المدخنين، ولكن الزمن كفيل بأن يسبغ على هذا الفكرة طابع القبول، وفي هذا على أية حال مراعاة لمشاعر غير المدخنين عندما يجتمعون مع غيرهم في «صندوق طائر» هم فيه بحاجة إلى الهواء الطلق، فيبقى الهواء نقيا إذا ما امتنع المدخنون عن التدخين من ناحية، ويرتاح المدخنون ساعة أو ساعتين من هذه العادة، ليجدوا أنفسهم في النهاية قادرين على الصبر عنها لساعات طوال، ولعل هذه الخطوة تساهم في

دفع الكثيرين إلى إعادة النظر في موقفهم من التدخين، ولعل الخطوط السعودية تسجل خطوة أخرى تعودت دائماً أن تخطوها في سبيل تميزها عن الخطوط العالمية الأخري، فتسعى إلى الحصول على الأرقام والإحصائيات حول أولئك الذين تسببت الخطوط السعودية في إقلاعهم عن التدخين لفترة زمنية محدودة جعلتهم يراجعون أنفسهم ويعيدون نظرهم إلى التدخين، وتكون السعودية بذلك قد كسبت مكسباً لا يمكن أن يقابل مادياً، ولكنه يكون ـ حينئذ ـ مكسباً حضارياً تسعى الخطوط السعودية دائماً إلى الحصول عليه.

وإذا كانت هذه الفكرة غير محتملة في كل الرحلات في الوقت الحاضر، فيمكن أن تبدأ الخطوط بها على نطاق الرحلات القصيرة التي لا تصل أحياناً كثيرة إلى الساعة، ثم تبدأ بالتمديد تدريجياً، فقد تعودنا أن نبدأ دائماً بالقليل القليل إلى أن نصل إلى القمة دفعة واحدة فنفقد طعم التجربة في خطواتها إلى فشل هذا الأسلوب والتخلي عنه ونسيانه.

ولعل هذه الفكرة قد راودت الكثيرين، ومن بينهم مدخنون، ولأن الخطوط السعودية قد عودت الجميع على النظر في مثل هذه الاقتراحات والأفكار، فإن المتوقع أن تؤتي هذه الفكرة ثمارها ولو على المدى البعيد، وتحية لكل أولئك الذين يقفون وراء نجاح هذا المرفق الهام من مرافق بلادنا الطيبة. وكان الله في عون الجميع.

المدينة المنورة ـ العدد ٧٢٢٦

الثلاثاء ٥ جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ